www.THELEVANTNEWS.com
The Levant

مارس 2021 م - 1442 هـ | العدد 21 — The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة — المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

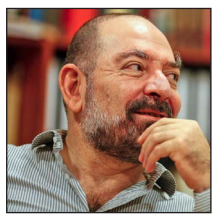

حزب الله يحصد رؤوس مثقفي لبنان

الصفحة:2

مدير روسي لمرفأ طرطوس السوري

الصفحة: 4

هوسُ أردوغان بـ قسد يتحوّل لجنون

الصفحة: 9

الشرعيّة الثوريّة وسؤال السياسة والسلطة

الصفحة: 12

خبراء يحمّلون الميليشيات الإيرانية مسؤولية هجوم أربيل

الصواريخ أصابت مواقع عدة في أربيل

أكد دبلوماسي أميركي كبير سابق وخبير إقليمي، بحسب ما أوردت شبكة "إن بي سي نيوز" الأميركية، أنّ الهجوم هذا الذي وقع على إقليم كردستان، منتصف فبراير، حمل دلالات تدل بالأصبع إلى الميليشيات الموالية لإيران، عبر التكتيكات والأسلحة والمنشورات التي بثت على الإنترنت، والتي جاءت مشابهة، إلى حدّ بعيد، لهجمات سابقة تعرضت لها أهداف أميركية في العراق.

وشهد العراق، خلال الأشهر الماضية، عدة هجمات صاروخية، استهدفت قواعد عسكرية تضم قوات أميركية، كما استهدف محيط السفارة الأميركية في بغداد مراراً، خلال السنوات الأخيرة، وغالباً ما تتجه أصابع الاتهام، وقال دوغلاس سيليمان، الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة في العراق من 2016 إلى 2019: "ليس لدي أدنى شك حول هوية من يقف وراء ذلك.. الميليشيات الشيعية العراقية المدعومة من إيران هي التي تقف وراء ذلك".

مُوضحاً، وهو يشغل منصب الرئيس الحالي لمعهد دول الخليج العربي في واشنطن، أنّ ما يعرف محلياً بالميليشيات الولائية "أنشأت عدداً من المجموعات الأصغر في محاولة لتجنب أي مسؤولية عن استخدام العنف"، في إشارة إلى "سرايا أولياء الدم" التي أعلنت لاحقاً مسؤوليتها عن الهجوم، الذي أسفر عن مقتل متعاقد مدني وإصابة أحد أفراد الخدمة الأميركية وقوات التحالف الأخرى.

كما أضاف: "لقد كان هجوماً مخططاً له بجدية عبر استخدام الخبرات العسكرية التي اكتسبتها الميليشيات الشيعية، على مدى العقد الماضي، في القتال ضد داعش والتدريب من قبل إيران، واستخدام الأسلحة، التي من شبه المؤكد أنّها مقدمة من إيران أيضاً"، وأكد أنّ تلك الجماعة مجرد "واجهة" أنشأتها الميليشيات الشيعية الرئيسة في البلاد.

الغنوشي يفشل في تجاوز الرئيس التونسي

بعث رئيس البرلمان التونسي، راشد الغنوشي، رسالة إلى رئيس الجمهورية، قيس سعيد، اقترح فيها عقد لقاء يجمع رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية، في أقرب وقت ممكن، وذكر، وهو من حركة النهضة الإخوانية، خلال بلاغ صحفي، بأنّه بعث رسالة لرئيس الجمهورية «بخصوص إيجاد حل للأزمة السياسية التي تمر بها تونس».

وجاءت تلك الخطوة، عقب أسابيع مع أزمة سياسية حادة وصفت بمعركة «لي الذراع» بين رئيس الجمهورية، قيس سعيد، من جهة، وكل من رئيس الوزراء، هشام المشيشي، ورئيس مجلس نواب

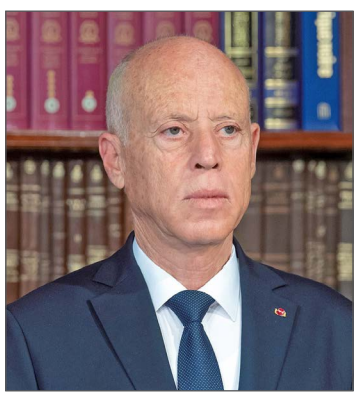

الرئيس التونسي قيس سعيد

الشعب، راشد الغنوشي، من جهة أخرى، وأتت فصول الأزمة السياسية منذ قرابة شهر، خلال إقالة رئيس الحكومة لوزراءٍ وإعلانه عن تعديل وزاري وصفه رئيس الجمهورية بـ«غير الدستوري»، مضيفاً أنّ بعض الوزراء تتعلق بهم شبهات فساد، ورفض استقبالهم، عقب تزكيتهم من طرف مجلس النواب لأداء اليمين الدستورية أمامه ومباشرة مهامهم.

وأدى الصراع بين الرئاسات الثلاث على أنصار الائتلاف الحكومي الذي تقوده «حركة النهضة» الإخوانية بقيادة الغنوشي من جهة، وبين أنصار خصومها السياسيين وأنصار رئيس الجمهورية من جهة ثانية، لإشعال الانقسام في المجتمع التونسي، وسط دعوات للنزول إلى الشوارع والتظاهر، الذي قد تتمخض عنه صدامات وحالة من الفوضى.

السعودية: الحوثيون ما يزالون تنظيماً إرهابياً بغض النظر عن قرار واشنطن

أعلنت السعودية أنّها ما تزال تعتبر مليشيا «أنصار الله» (الحوثيين) اليمنية تنظيماً إرهابياً، على الرغم من إلغاء الولايات المتحدة قرار إدراجها على قائمة الإرهاب الخاصة بها، وأشار مندوب السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة، عبد الله المعلمي، إلى أنّ إدارة الرئيس الأمريكي الجديد، جو بايدن، اتخذت هذه الخطوة بهدف تجنب تفاقم الوضع الإنساني في اليمن، على الرغم من طرح اقتراحات بديلة بشأن منح استثناءات لتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية إلى اليمنيين.

وتابع: «رغم ذلك ما زلنا نتعامل مع مليشيا الحوثي على أنّها منظمة إرهابية، ونتصدّى لتهديداتها بالعمل العسكري»، وأكد الدبلوماسي أنّ الجانب السعودي أبلغ مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بشأن هجوم الحوثيين على مطار أبها، جنوب غربي المملكة، «حتى تكون الصورة واضحة، في حال ترتب على هذا الاعتداء أي إجراءات أخرى تتخذها المملكة لحماية حدودها».

آخرهم "لقمان سليم".. حزب الله يحصد رؤوس مثقفي لبنان

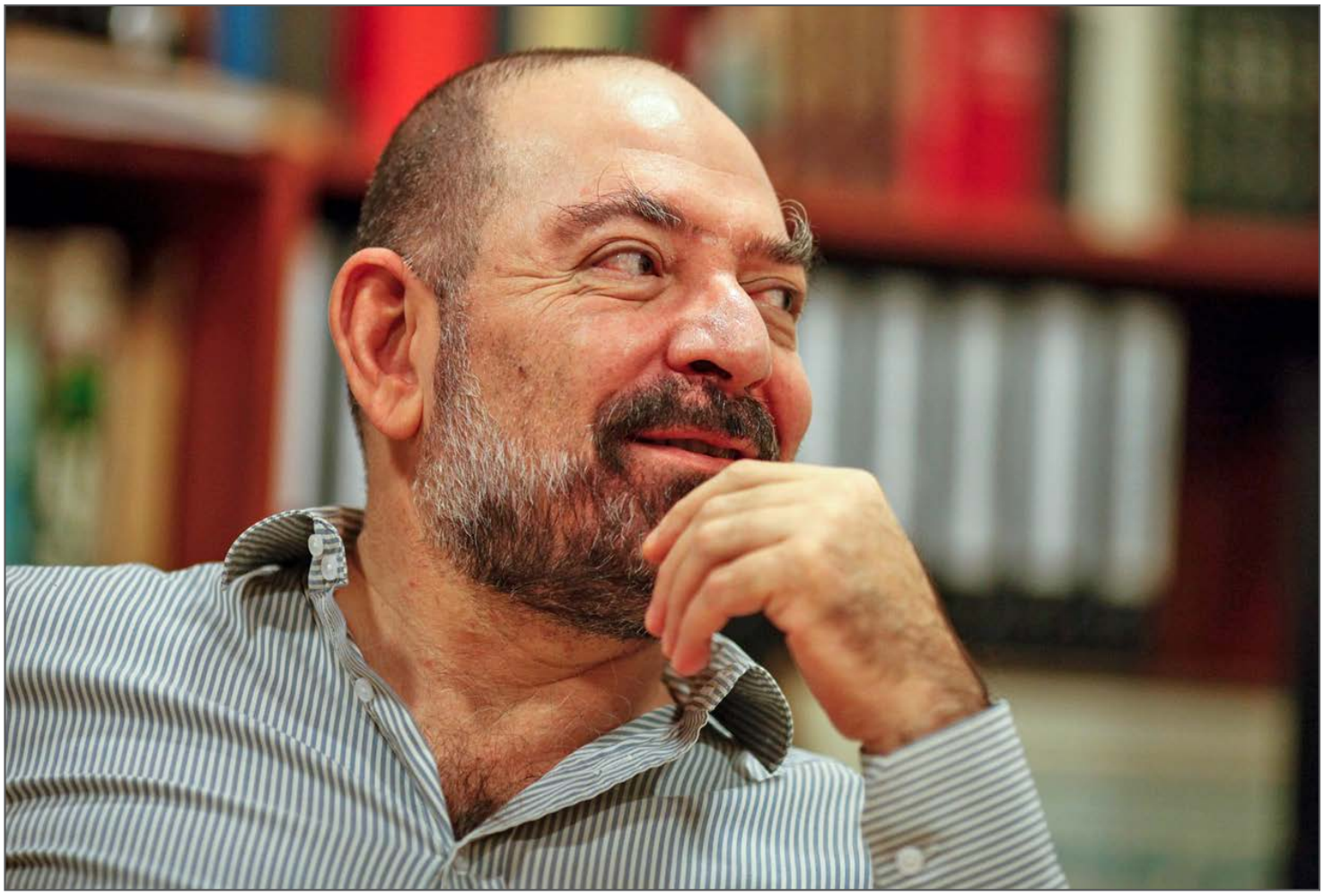

لقمان سليم

مرهف دويدري

يعود مسلسل الاغتيالات في لبنان ليطال معارضي حزب الله اللبناني التابع لإيران والمسيطرة على كل تفاصيل الدولة اللبنانية وتصفية كل من يشكّل "تهديداً" بمعلومات قد تفضح حقبة كبيرة مرّت على مرفأ بيروت، ما يذكّر بمسلسل الاغتيالات الذي طال عدداً من الأمنيين الذين توصلوا إلى خيوط مهمة في قضية اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، ومنهم الضابط في فرع المعلومات وسام عيد، ومحاولة اغتيال مساعد رئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي المقدم سمير شحادة، ومن ثم اغتيال رئيس شعبة المعلومات وسام الحسن.

بعد إنهاء الوجود السوري في لبنان، نتيجة اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري ثم انطلاق الثورة السورية، بات حزب الله هو صاحب النفوذ الأكبر في لبنان وليس عند الشيعة فقط، ولكن مع تمدد النفوذ الايراني في لبنان بواسطة حزب الله، ظهرت جماعات وشخصيات شيعية ترفض النفوذ الإيراني وذراعه، إما خلاف عقائدي بين الآيات حول ولاية الفقيه، أو خلاف سياسي لاعتبارات تنافسية مع الحزب، أو لإحساسها الوطني بأن الطائفة الشيعية باتت مرتهنة بالنفوذ الإيراني، حيث تسلط الضوء على المعارضين الشيعة، بعد اغتيال الرئيس الأسبق للحكومة رفيق الحريري في عام 2005، فخرج هؤلاء إلى العلن لأول مرة، وألفوا ما عرف باللقاء الشيعي الذي ضم معارضين للحزب، وهم ما كان يطلق عليهم حسن نصر الله بـ"شيعة السفارة" في إشارة منه على ارتباطهم بدولة معادية لما يسمى "المقاومة والممانعة". لقمان سليم

اغتيال "لقمان سليم" أشد معارضي حزب الله

بعد اختفاء وغموض حول مصيره لساعات طويلة، عثر على جثة الناشط والباحث اللبناني لقمان سليم مقتولاً داخل سيارته في جنوب لبنان. فيما أفادت وسائل إعلام محلية أنه قتل برصاصتين في الرأس، حيث أثار اختفاء الناشط والكاتب الشيعي المعارض بشكل قوي لحزب الله ضجة في لبنان. فقد فُقد الاتصال منذ الثامنة مساء أمس الأربعاء بالكاتب اللبناني لقمان سليم خلال زيارته لمنزل صديقه في إحدى القرى جنوب لبنان، حيث يتمتع حزب الله بسطوة كبيرة هناك.

لقمان سليم

وكانت رشا الأمير، شقيقة الناشط والكاتب اللبناني المقتول لقمان سليم، قالت أنها لا تتهم أحدا في اغتيال أخيها، لكن "المسؤولون عن الجريمة معروفين، هم قاموا بتوجيه أصابع الاتهام لأنفسهم، من المعروف من هو المتحكم في هذه المنطقة يُعتبر المحامي والكاتب لقمان سليم من أكثر المعارضين لحزب الله وله مواقف كثيرة من سياسة الحزب في لبنان والعالم العربي وقد تعرض لكثير من حملات التخوين من قبل المقربين من الحزب والصحافة الناطقة باسمهم، وفي كانون الأول من العام 2019، تم الاعتداء على منزل سليم الواقع في حارة حريك بالضاحية الجنوبية في بيروت، وتزامن مع اعتداء مماثل نفذه مؤيدون لحزب الله وحركة أمل استهدف خيمة لنشطاء في بيروت من معارضي الحزب وسلاحه.

الاعتداء الذي وقع في حارة حريك استهدف مجمع منازل لعائلة سليم يضم منزله الشخصي ومنزل العائلة ومنازل لأبناء عمومته، لكن تدخل بعض وجهاء المنطقة ساهم في عدم تطوره، غير أن أصدر سليم بياناً حمّل فيه "قوى الأمر الواقع ممثلة بحسن نصر الله ونبيه بري" مسؤولية ما جرى من اعتداءات، كما طالب الأجهزة الأمنية بتوفير الحماية له ولعائلته، ويشير سليم إلى أن المنطقة التي يقع فيها منزله مملؤة بكاميرات المراقبة التابعة لحزب الله، "وعليهم إذا ما أردوا نفي التهم عنهم نشر محتواها لمعرفة من قام بعملية الاعتداء".

وكانت رشا الأمير شقيقة لقمان سليم قد كتبت، على صفحتها على فيس بوك أنه قد تم فقدان الاتصال بشقيقها، بعد خروجه من منزل أحد أصدقائه في بلدة صريفا، قضاء صور في جنوب لبنان، وذكرت الأمير حوالي منتصف ليل أمس الأربعاء أن شقيقها "لا يجيب على هاتفه منذ أكثر من 5 ساعات كان في نيحا الجنوب مع (صديقه) شبيب الأمين ثمّ غادر عائدًا ولم يصل بعد. أرجو مساعدتي لمعرفة أين هو من خارج الروتين الإداري..

وكان الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، شنّ هجوماً عنيفاً، ضد الشخصيات الشيعية المستقلة، التي لا تدور في فلك بشار وإيران، واصفاً إياها بأنها شخصيات شيعية تابعة للسفارة الأمريكية في بيروت، حيث تعتبر هذه التصريحات بمثابة هجوم كبير من نصر الله ضد الشيعة الذين يرفضون الالتزام بالعصبية المذهبية، ويتجرؤون على انتقاد سياسة الحزب التي أغرقته في الحرب السورية، ويرفضون ذهاب مقاتلين من لبنان للدفاع عن نظام بشار الأسد.

انفجار مرفأ بيروت "ممنوع الاقتراب.."

في ما يبدو أن ملف انفجار مرفأ بيروت بات أكثر الملفات إزعاجاً لحزب الله، حيث بدأ يتحرك بطريقة توحي بأنه خرج عن سيطرته، بمعنى عندما توجهت التحقيقات إلى رئيس الحكومة حسان دياب، كأنها إشارة إلى أن هذا القضاء خرج إلى حد ما عن سيطرة نفوذ حزب الله، وانتقل الحزب إلى مرحلة جديدة من الهجوم على معارضيه في حال ربط اسم حزب الله بأي شكل من الأشكال بانفجار مرفأ بيروت، لا على الساحة الإعلامية ولا بإطار أي تجاذب سياسي، بحسب ما أعلنه الحزب على لسان نائبه في البرلمان اللبناني إبراهيم الموسوي واصفاً الأمر بالـ" التضليل والافتراء والتزوير والاتهامات الباطلة".

ولعل الكاتب اللبناني لقمان سليم، لم يكن بعيداً عن الخوض في هذا الملف خاصة أنه متهم بكون أحد أركان ما يسمى بـ"شيعة السفارة" حتى أنه كان متهماً بأنه هو ما فتح باب السفارة لشخصيات تشاطره معارضة حزب الله أو ما كان يطلق عليها سليم "سلطات الأمر الواقع".

في مداخلة هاتفية ببرنامج هذا الصباح، مع لقمان لسليم على فضائية "إكسترا نيوز"، قال: إنه "عندما نتحدث عن انفجار بيروت، فلربما يتعلق الأمر بأكثر من انفجار ومواد أخرى، كانت موضوعة وسط هذا العنبر ونحن كلبنانيين لا نمتلك رواية من مصدر رسمي حول ما جرى"، وأضاف سليم، إنه "كيف يمكن للأجهزة الامنية والقضائية أن تحقق في هذه الكارثة؟"، مشيراً إلى أن الأجهزة الأمنية والقضائية الأمنية سحبت منها الثقة في عام 2005 أثناء التحقيق في قضية اغتيال رفيق الحريرى، "لا أظن أننا بعام 2020 قد حققنا ما يسهم لنا أن نقول إن القضاء اللبناني يسمح بالنظر في هذه الجريمة مرة أخرى".

اغتيالات حزب الله

ويحفل تاريخ حزب الله اللبناني بأساليب القمع والعنف ضدّ المعارضين له إلى حدّ تنفيذ عمليات اغتيال ضدّ من يرفع الصوت ضدّه وضدّ سلاحه، والأمثلة والنماذج على هذا الأسلوب كثيرة، منها ما يكشف عنها في العلن ومنها الآخر تصل بشكل رسائل تهديد أو اعتداء فيما لا يسجّل أي إجراءات جدية وحاسمة في المقابل من قبل القوى الأمنية لردع هذه العمليات أو وضع حد لها.

وتكاد تكون عمليات الاغتيال ومحاولات تصفية الصحفيين بدءاً من عام 2005 التي لم يكن حزب الله بعيداً عنها بشكل أو بآخر، ولعل أبرز عمليات الاغتيال التي طالت صحفيين تلك التي استهدفت الصحفي سمير قصير ورئيس تحرير جريدة النهار اللبنانية جبران تويني عام 2005، وهما المعروفان بمواجهتهما العلنية لسلاح حزب الله وحليفه النظام السوري آنذاك.

مُستصعبةً مُقاطعة ماضيها..

قطر تتهرّب من استحقاقات بيان العلا

أحمد قطمة

بعد خلاف استمرّ ثلاث سنوات، بدءاً من العام 2017، جاءت قمة العلا للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي عقدت في المملكة العربية السعودية، بتاريخ الخامس من يناير الماضي، بغية مُحاولة إصلاح ذات البين، وتمخض عنها توقيع اتفاق مصالحة أنهى الأزمة بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من الجهة الثانية.

وقال، حينها، ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، خلال افتتاح القمة، أنّ المملكة مستمرة في تعزيز التعاون العربي والإسلامي، بما يخدم أمن واستقرار وازدهار دولنا والمنطقة، داعياً إلى توحيد الجهود لمواجهة التحديات في المنطقة، كما دعا إلى مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة، مؤكداً أنّ البرنامج النووي الإيراني يهدّد السلم والأمن الإقليمي والدولي.

مُخرجات قمة العلا

اختتمت القمة الـ41 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون للدول الخليجية، بتوقيع القادة ورؤساء الوفود على "بيان العلا"، الذي أكد ضمن فقراته الكثيرة، على مواقف وقرارات مجلس التعاون الثابتة تجاه الإرهاب والتطرّف، أيّاً كان مصدره، ونبذه لكافة أشكاله وصوره، ورفضه لدوافعه ومبرراته، والعمل على تجفيف مصادر تمويله، كما أكد أنّ التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أهم المبادئ والقيم التي بُنيت عليها مجتمعات دول المجلس، وتقوم عليها علاقاتها مع الشعوب الأخرى.

كما أشار المجلس الأعلى إلى مواقف مجلس التعاون الرافضة للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربية من أي جهة كانت، وضرورة الكف عن الأعمال الاستفزازية عبر إذكاء الصراعات والفتن، والتأكيد على احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل واحترام خصوصية الدول، استناداً للمواثيق والأعراف والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول، وأنّ أمن دول المجلس هو رافد أساسي من روافد الأمن القومي العربي، وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية.

ولفت المجلس الأعلى إلى ضرورة مواصلة الجهود الدولية لحمل النظام الإيراني على وقف سياسته المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة، والالتزام بمبادئ القانون الدولي، ووقف تدخلاته في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ودعمه للإرهاب والطائفية.

وأيضاً شدّد المجلس الأعلى على دعمه جهود الأمم المتحدة للعمل لإعادة اللاجئين والنازحين السوريين إلى مدنهم وقراهم بإشراف دولي وفق المعايير الدولية، وتقديم الدعم لهم في دول اللجوء، ورفض أي محاولات لإحداث تغييرات ديمغرافية في سوريا، مؤكداً مواقفه الثابتة تجاه الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، واحترام استقلالها وسيادتها على أراضيها، ورفض التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، وكل ما يمسّ الأمن القومي العربي ويهدّد الأمن والسلم الدوليين.

علاقة تأبى الانقطاع

تلك الفقرات تتوافق عملياً مع ما وضعته سابقاً، دول المقاطعة، من الشروط الـ13 للدوحة بغية إنهاء المقاطعة، وتضمنت حينها، إغلاق قناة الجزيرة، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية، وقطع العلاقات مع تنظيم الإخوان المسلمين، وخفض مستوى العلاقات مع إيران، لكن ورغم مواقفة الدوحة على البيان، دعا وزير الخارجية القطري، في التاسع عشر من يناير، دول الخليج إلى الحوار مع إيران، قائلاً إنّ بلاده مستعدّة لتسهيل المفاوضات، فيما كان قد اعتبر وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أنّ اتفاق إنهاء النزاع الخليجي يظهر نجاح مقاومة قطر الشجاعة للضغوط والابتزاز.

ولم يقتصر الحال على إيران، بل تجاوزها إلى تركيا، ففي التاسع من يناير، قال وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، إنّ أنقرة حليف استراتيجي لبلاده، مشيراً إلى أنّ الدوحة تُرحب بما أسماها جسر الهوة بين أنقرة وأي دولة خليجية، مضيفاً: "بالنسبة للعلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والدول الأخرى، تكون طبقاً للقرار السيادي للدولة والمصلحة الوطنية، ولا يتم خلطها في العلاقات داخل المجلس"، زاعماً أنّ "الخلافات بين تركيا وبعض الدول بالمجلس، قد تكون لأسباب ثنائية، ولا تعني دولة قطر بشكل مباشر"، مستدركاً بأنّ اتفاق العلا "لن يؤثر على علاقة قطر بإيران وتركيا".

عقلانية وحسن نية من دول المُقاطعة سابقاً

ورغم ذلك، تعاملت دول المقاطعة، سابقاً، بعقلانية مع قطر، إذ أكد مساعد وزير الخارجية المصري والسفير السابق لدى قطر، محمد مرسي، في الخامس من يناير، أنّ استمرار المصالحة بين قطر ودول الرباعية العربية مرهون بزوال أسباب الخلاف بينها، وقال في تصريحات صحفية: "قطر لا يعنيها من هذا الملف سوى عودة العلاقات مع السعودية، التي تمثل لها الجوار البري المباشر الوحيد، ويمثّل منفذها الحدودي مع السعودية الشريان الرئيس للتجارة وحركة المواطنين على جانبي الحدود".

فيما ذكر وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، أنّ بلاده وضعت ثقتها في السعودية لقيادة العملية التفاوضية، معدّاً أنّ المطالب الـ13 كانت تعبّر عن الحدّ الأقصى للموقف التفاوضي، مردفاً أنّ "الفكرة هي محاولة وضع قواعد عدم التدخل والاتفاق على القضايا التي تمسّنا جميعاً، بما في ذلك التطرّف والإرهاب، وهي جزء لا يتجزأ من الاتفاق"، كما قال قرقاش، إنّ بلاده لديها الآن بداية جديدة طيبة جداً وطوت صفحة الأزمة مع قطر، ولكن يتوجّب بناء الثقة، وتابع قائلاً إنّ بعض المسائل أسهل في إصلاحها وبعضها سيستغرق فترة أطول.

إصرار قطري على الاستفزاز

إلا أنّ الدوحة لم تتوقف عن استفزاز جيرانها، إذ اعتقلت السلطات القطرية، في العاشر من يناير، البطل العالمي في رياضة كمال الأجسام، البحريني، سامي الحداد، أثناء رحلة صيد بحرية، وهو ما شجبته حكومة البحرين، واصفة الإجراء بأنّه "خرق واضح" لاتفاقية الصلح الخليجية، داعيةً "السلطات القطرية إلى الإفراج الفوري" عن الحداد ورفاقه "والتوقف عن التعرّض للصيادين البحرينيين في عرض البحر وإلقاء القبض عليهم دون وجه حق".

وفي الواحد والعشرين من يناير، اتّهم وزير خارجية البحرين، عبد اللطيف بن راشد الزياني، الجانب القطري، بعدم اتخاذ أي مبادرة لحل مشكلات قائمة مع بلاده، رغم التوصّل إلى "بيان العلا"، الخاص بتسوية الأزمة الخليجية، لافتاً إلى أنّ البحرين "رحبت بصدور بيان العلا باعتباره يمثّل مرحلة جديدة للاستقرار الإقليمي"، مشيراً إلى أنّ بلاده أظهرت "حسن النوايا كمقدمة لإزالة الأضرار التي لحقت بها على مدى العقود الأخيرة جرّاء السياسات القطرية"، وبيّن أنّ البحرين لم تتلقَّ، حتى الآن، أي تعقيب من قبل قطر على رسالة تضمنت اقتراحاً لإرسال وفد رسمي إلى المملكة في أقرب وقت ممكن لبدء المحادثات الثنائية حيال القضايا والموضوعات العالقة بين الجانبين.

كما عاد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب البحريني، محمد السيسي البوعينين، في الأول من فبراير الجاري، وأشار إلى أنّ الدوحة لم تبين أي جدية في تنفيذ التزاماتها ببنود "العلا" لحلحة القضايا العالقة، وأردف: "البحرين ما زالت تقدم حسن النية وملتزمة ببنود اتفاقية "العلا"، باعتبارها تمثل خطوة لمعالجة الملفات العالقة مع قطر، إلا أنّ الجانب القطري لم يظهر الجدية في تنفيذ التزاماته بعد".

وعليه، يبدو جلياً من العقلية التي تتعامل بها السلطات القطرية مع البحرين، على اعتبار أنّها أصغر دول المقاطعة مساحة (وأصغر من قطر مساحة)، هي عقلية الانتقام، وعدم الجدية في الحل، من خلال المراوغة، وما السعي إلى النيل من البحرين، إلا صورة مصغرة عما كانت ستؤول إليه الحال، لو ملكت الدوحة القوة لتتعامل بها مع دول أكبر، أجُبرت قطر على مصالحتها عقب ثلاث سنوات من الخسائر الاقتصادية التي لحقت بها، نتيجة مقاطعتها منهم.

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان

اللعب على المكشوف.. مدير روسي لمرفأ طرطوس السوري

مرفأ طرطوس (يمين) والمدير الروسي الجديد غايسين أيرات رايفاتوفيتش (يسار)

نور مارتيني

مع اقتراب أوان ما اعتبر أنّه انتخابات رئاسية في سوريا، والتحليلات التي أغرقت وسائل التواصل الاجتماعي، والصحف والمجلّات حول شرعية هذه الانتخابات ومن يمكن أن يكون على قائمة الترشيحات، ينسى البعض أنّ روسيا حسمت الجدل منذ شهور، بتعيين "ألكسندر يفيموف" بصفة مبعوث خاص لبوتين في سوريا، أي أنّه المكلّف بالتواصل مع بوتين فيما يخصّ الشأن السوري، بصلاحيات أشبه ما تكون بصلاحيات المفوض السامي.

بعد استحداث المنصب بشكل مفاجئ، جرى الكشف عن وثيقة أظهرت تنازل النظام السوري عن مساحات إضافية برية وبحرية في محيط قاعدة حميميم لتوسعتها، بعد فترة بسيطة من توقيع اتفاقية لتأجير مرفأ طرطوس مدة 50 عاماً، ليكون ذلك بمثابة وثيقة إذعان قدّمها رئيس النظام السوري لإنقاذ كرسيه.

الوثيقة التي كشف عنها في أواخر شهر يوليو تموز من العام الماضي، جاءت بعد نحو شهرين من ترقية السفير الروسي "يفيموف" إلى منصب "المبعوث الخاص للرئيس الروسي في سوريا، والذي جاء بعد حملة إعلامية شعواء في وسائل الإعلام الروسية لأداء نظام الأسد، واتّهامه بالفساد، إلى جانب التلميح باستحالة فوز بشار الأسد في أي انتخابات رئاسية مقبلة، بسبب هذا الفساد.

لاحقاً وفي شهر أكتوبر تشرين الأول، احتفلت روسيا بمرور خمس سنوات على "تدخّلها في سوريا بطلب من دمشق"، وفق تصريح وزير الدفاع الروسي "سيرغي شويغو"، والذي اعتبر أنّ "انخراط روسيا في الحرب الدائرة في سوريا، والذي تمثل أساسا في الإسناد الجوي لعمليات الجيش السوري، أسهم إضافة إلى المساعدة الاستشارية ونشر وحدات من الشرطة العسكرية، في قلب موازين القوى على أرض المعركة ونقل الجيش السوري من جبهة الدفاع إلى الهجوم، حيث تمكن من تحرير معظم أراضي البلاد".

في ظلّ هذه التصريحات والمواقف الروسية، يظهر بشكلٍ جلّي أن روسيا جاءت إلى سوريا كسلطة وصاية أو انتداب، وبهذا فمن غير المستغرب أن تقوم شيئاً فشيئاً باستبدال الكوادر السورية بأخرى روسية، وهو ما قامت به فعلاً من خلال تعيين مدير روسي لمرفأ طرطوس.

لماذا مرفأ طرطوس؟

يحظى مرفأ طرطوس بأهمية خاصة لدى الروس منذ عقود، كونه القاعدة البحرية الوحيدة في المياه الدافئة، وتحديداً منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث كان ميناء طرطوس يستخدم من قبل الاتحاد السوفييتي، وظلّ مستخدماً من قبل السوفييت حتى انهيار تفكّك الاتحاد في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

اتفاقية تأجير المرفأ التي وقّعت عام 2019، كانت تمديداً للمرفأ الذي كان قد تمّ تأجيره سابقاً لمدة خمسين عاماً، فجاءت الاتفاقية الجديدة امتداداً للقديمة، ونصّت على تأجيره مدة 49 عاماً أخرى، فيما يظهر تاريخ إنشاء الميناء عام 1969، وقبل عامين فقط من توقيع اتفاقية لـ"بناء قاعدة عسكرية بحرية سوفييتية، في مدينة طرطوس لدعم الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط، ما يشي بأنّ الميناء أنشئ ليتمّ تأجيره.

ميناء طرطوس

وحول الرسائل التي ترمي روسيا إيصالها، من خلال تعيين "غايسين أيرات رايفاتوفيتش" مديراً لميناء طرطوس، يقول الكاتب الصحفي، المختص بشؤون روسيا والجمهوريات السوفياتية سابقاً "طه عبد الواحد" "لا أعتقد أن الخطوات الروسية الأخيرة تحمل أية رسائل جديدة. في الوقت ذاته يمكن النظر إلى تعيين مدير روسي لميناء طرطوس وتوسعة قاعدة حميميم الجوية، على أنها خطوات في سياق تثبيت روسيا وجودها العسكري على المدى الطويل في سوريا، وتوفير بنى تحتية لضمان مصالحها الاقتصادية، لاسيما سيطرتها على حركة البضائع عبر المتوسط لشركاتها على الأقل في المرحلة الراهنة، وأن تكون مهيمنة على حركة البضائع مستقبلاً بشكل عام".

آخرهم روسي.. أربعة مدراء للميناء خلال عام!

أفادت المصادر الروسية أن الشركة العامة لمرفأ طرطوس (حكومية سورية)، تتولى مهمة الإشراف العام على عمل المرفأ، وتضم المدير العام، إضافة إلى نحو 110 أشخاص موزعين للإشراف العام على تنفيذ العقد، إلا أن الصلاحيات الأكبر بيد الجانب الروسي"، ولفتت إلى أن "رايفاتوفيتش" يكون بذلك رابع مدير خلال عام.

ويأتي تعيين مدير روسي بعد سلسلة من الاحتجاجات العمالية ضد شركة مرفأ، ودعت تلك الشكاوى يفيموف إلى التصريح بأنّ "الهجمات على بلدنا والشركات الاقتصادية الروسية العاملة في سوريا تستند إلى تكهنات ومعلومات خاطئة أو مأخوذة من سياقها، كما يحدث على وجه الخصوص مع شركة ستروي ترانس غاز (إس تي جي) التي تنفذ مشروعاً معروفاً في ميناء طرطوس".

فيما يقول الصحفي المختص بالشأن الروسي "عبد الواحد" لليفانت نيوز "جاء تعيين مدير روسي لمرفأ طرطوس، بموجب اتفاقية مع النظام السوري منحت روسيا المرفأ (استئجار) لمدة 49 عاماً، وأعلن عنه يوري بوريسوف نائب رئيس الوزراء الروسي في أعقاب محادثاته مع رأس النظام في دمشق ربيع 2019، بالمقارنة مع قاعدة حميميم والتي رأى أن توسعتها "جاءت بموجب الحقوق المطلقة التي منحها النظام للروس، في تلك القاعدة بموجب الاتفاقية ذات الصلة".

دلالات سياسية.. ورسائل روسية لبايدن

لطالما اعتبرت روسيا أنّها تعمل على إيجاد صيغ توافقية، فهي متواجدة إلى جانب القوات الإيرانية بصفة مراقب، ومتمركزة في الجنوب السوري لضبط الحدود مع إسرائيل، وهي المشرف على المعابر الإغاثية لضمان عدم تهريب الأسلحة والمخدّرات، كما أنها متواجدة في طرطوس لمنع أي نشاط ملاحي مشبوه!

غير أنّ الواقع يظهر أن ثمة خلافات محتدمة مع الإدارة الأمريكية، تبدو جلية الملامح في الشمال السوري، والتجاذب الخفي على الأحقية بتحييد داعش، ولهذا فلا يمكن النظر إلى قرار تعيين مدير روسي لمرفأ طرطوس بحسن نية، دون أن يتبادر إلى الذهن التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة، سيما في ظلّ التكهّنات حول التعاطي الجديد للإدارة الأمريكية في ظلّ حكم بايدن مع الملف الإيراني، والذي يرخي بظلاله على الأوضاع في سوريا.

وتعقيباً على هذه الفكرة، يرى الصحفي المختص بشؤون روسيا والجمهوريات السوفياتية سابقاً "طه عبد الواحد"، أنّ الإعلان عن هذه الخطوات في سوريا بالتزامن مع نشاط الدبلوماسية الروسية في ملف التسوية، عبر جنيف وأستانة، خطوات تتخذها موسكو لتأكيد هيمنتها المطلقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً على الملف السوري وفي سوريا، بانتظار صياغة إدارة جو بايدن الخطوط الرئيسية لسياسته حول الملف السوري".

وخلص "عبد الواحد" إلى أنّه "باختصار، هذه الخطوات إعلان روسيا عن الهيمنة في سوريا وتطورات الوضع السياسي والاقتصادي فيها، وهو ما يمكن النظر إليه "إعلان مسبق عن دور رئيسي لموسكو" يجب على إدارة بايدن أخذه بالحسبان في صياغة سياستها نحو سوريا".

تأتي الوساطة الروسية للإفراج عن أسير سوري معتقل لدى إسرائيل، غداة تعيين مدير روسي لمرفأ طرطوس، لتظهر أنّ روسيا اليوم هي المفاوض الحقيقي بدلاً من النظام السوري، فثمّة وكلاء كثر يمكنهم الحديث بدلاً من هذا النظام، الذي باتت مهمته التوقيع على اتفاقيات الإذعان فقط!

مطالبات عسكرية وسياسية سورية بتشكيل مجلس عسكري انتقالي

مناف طلاس

تدخل الثورة السورية في الشهر القادم عامها الحادي عشر، بات خلالها السوريون موزّعون بين شهيد ونازح، قتيلٍ وقاتل، أرملة وطفل محروم من الدراسة، أو مقاتلاً في ميليشيا عسكرية، قسم محظوظ من السوريين حصلوا على جنسيات البلاد التي لجؤوا إليها هرباً من البطش الذي طالهم على أرض الوطن، في حين يقاسي الملايين من شظف العيش، وضيق الحال، ويفتقد قسم كبير منهم إلى سقوف تظلّهم.

رغم كل النتائج الكارثيّة، يتعنّت بشار الأسد، الذي لم يعد يمثّل أكثر من بيدق يحرّكه الروس والإيرانيون، بموقفه، ويمضي نحو انتخابات رئاسية جديدة ضارباً عرض الحائط بكلّ العملية السياسية، التي لم يعرها انتباهاً منذ بداية الثورة السورية، في آذار/ مارس 2013، وحتى اليوم، بل استعان بجيوش ومرتزقة من كلّ بقاع الأرض لدفنها، حتى باتت تملك الأرض التي يفترض أنّه رئيس لها، في حين لم يعد له دور في إدارة شؤونها.

وسط هذه التطورات الكارثيّة تخرج صيحات تطالب بتشكيل مجلس عسكري مختلط انتقالي، يتولّى رئاسته العميد المنشق "مناف طلاس".

ولهذا فقد تباينت ردود الأفعال بين رافض ومؤيّد لهذا النوع من المبادرات، التي باتت محطّ استهجان السوريين، الذين شاهدوا تحايل النظام على كل المبادرات الدولية، ابتداء من المبادرة العربية في بدايات الثورة، وليس انتهاء بأعمال "اللجنة الدستورية"، وتعامل النظام المشين مع هذا الاستحقاق الهام، إلا أنّه ثمّة أطراف سياسية وعسكرية معارضة تشيد بهذه المبادرة قبيل الانتخابات الرئاسية السورية.

ما هي المبادرة؟

تنصّ المبادرة، التي يشير المروجون لها، إلى ضرورة ترأس "مناف طلاس"، العميد في جيش النظام السوري منذ عام 2012، على فكرة تشكيل مجلس توافقي عسكري مشترك، يضمن انتقالاً سلمياً للسلطة في سوريا، على قاعدة "لا غالب ولا مغلوب"، حيث يتضمّن المجلس 12 ضابطاً، نصفهم من ضباط جيش النظام السوري، المتواجدين داخل سوريا، والنصف الآخر من الضباط المتواجدين خارج سوريا، كنوع من الضمانات للطرفين.

ردود فعل سياسية عن المبادرة وفحواها

وعن ذلك يقول الكاتب السوري ياسر البدوي، في مقالة نشرها على موقع روسي: "إنّ ترشيح شخصية مثل طلاس فتح فرصاً كبيرة لتجديد سمعة الجيش السوري. يمكن أن تطيعه التشكيلات المسلحة من كلا طرفي الصراع. أعتقد أنّ روسيا تعرف هذا القائد العسكري جيداً. الرهان على ذلك سيمنح موسكو الفرصة لتعلن في مختلف المحافل الدولية أنّها هي التي وجدت "خارطة طريق" جديدة لتسوية سورية. بالطبع، تمكّنت روسيا من تحقيق نجاحات عسكرية في سوريا، لكن الاختبار في الوقت الحالي هو تحويل ذلك إلى نجاح سياسي. اتضح للكثيرين أنّ عمل اللجنة الدستورية لن يؤدي إلى نتائج مهمة. حتى لو انتهت جلساته بنوع من القرارات الرسمية".

ويتابع: "من المستحيل الاعتماد على أي نتائج مهمة إذا لم يكن لسوريا حكومة مستقرّة وجيشاً يهتم حقاً بوحدة البلاد، وليس العكس، إثارة حرب أهلية بأفعالها غير الكفوءة. أجبر تفاقم الأزمة السورية المسلحة وظهور تهديدات إرهابية عالمية على أراضي البلاد في وقت ما، على تأجيل النظر في العديد من المبادرات السياسية التي بدت وما تزال تبدو مناسبة. إذا واصلنا تأجيل مناقشتهم في الخلفية، يبدو أنّ هذا سيعقّد المشاكل القائمة ويحرم سوريا من العديد من الفرص المحتملة. بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة، يمكن القول إنّ الأشهر المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لتسوية سورية".

أما الكاتب بسام البني، فلّه وجهة نظر أكثر تفصيلية فيقول: "تكررت التصريحات من ممثلين مؤثرين للعشائر العربية ونشطاء وسياسيين يطالبون بتعيين اللواء مناف طلاس، نجل وزير الدفاع السوري الراحل، العماد مصطفى طلاس، على رأس الهيكل العسكري، ويُعتقد أنّه هو الذي يستطيع إنهاء إراقة الدماء ووقف العملية الانتخابية المزيفة، التي يطلقها بشار الأسد ورجاله، مراراً وتكراراً، ولأنّه يكاد يكون العسكري السوري الوحيد الذي يمكن أن يستمع إليه الضباط العاملين في الجيش، حتى اللحظة، لما يتمتع به من احترام وهيبة شخصيّة لم تفقد بريقها، ولأنّه ابن هذا النظام ويعرف تفاصيله، كما أنّه نأى بنفسه عن الخدمة في الجيش عندما بدأت الأزمة السورية، وبالتالي يحظى بنفس التقدير والاحترام لدى ضباط الجيش الحر الذين انشقّوا عن النظام، وهذا الرجل يحظى بمصداقيّة لدى كل الطوائف السورية والأديان".

ويضيف البني في مقالته: "تواجه سوريا هذا العام الانتخابات الرئاسية المقبلة، وإذا حاول النظام بالطريقة المتوقعة الحصول على دعم روسيا، فإنّه سيسبب إحراجاً كبيراً لروسيا التي تبنّت القرار 2254، وقد بدى ذلك من خلال جلسات اللجنة الدستورية المصغرة، في جنيف، والتصريحات الرسمية وغير الرسميّة حولها من قبل الروس والمهتمين وخبراء الشؤون الروسية حول ضرورة تنفيذ القرار المذكور، والذي تتبناه روسيا إلى جانب المجتمع الدولي، وقد أصبح من الواضح لنا هنا أنّ عدم تنفيذ هذا القرار لن يؤدي إلا إلى زيادة في الابتزاز الغربي لروسيا وسوريا بزيادة العقوبات الاقتصادية الدولية، مما يعني تعميق الفقر والعزلة الدبلوماسية لسوريا وزيادة الهجرة، مما سيبقي سوريا في نهاية المطاف مدمرة وفاشلة، وهذا ما لا تريده روسيا على الإطلاق، حسب علمي، وحسب كل التصريحات الرسمية وغير الرسمية. ناهيك عن استمرار الوجود الإيراني المدمر في عرقلة أي قرارات، بما في ذلك تلك التي يتخذها الدبلوماسيون الروس، ولم تكتفِ طهران بنسف الجهود الدولية التي بذلت في جنيف، بل شاركت أيضاً في تثبيط الجهود الروسية التركية في عملية أستانا".

انشقاق "فوق العادة"

على غير عادّة المنشقين الذين اعتادوا الخروج من سوريا إلى تركيا، كانت طريقة ابتعاد "مناف طلاس" عن المؤسسات العسكرية التابعة للنظام، مغايرةً لذلك السيناريو، فطلاس الابن، والذي كان عميداً في بدايات الثورة السورية، بقي في سوريا حتى عام 2012، ومع ذلك لم تشمله قائمة الترفيعات التي صدرت عام 2011، رغم حساسية موقعه، وصلاته الوثيقة مع أسرة الأسد، حيث كان صديقاً لباسل الأسد، الابن الأكبر لحافظ الأسد، الذي قضى بعد حادث سير عام 1994، ولاحقاً لبشار الأسد، رئيس النظام السوري الحالي.

وبحسب موقع "فرانس 24، فقد حصل الطلاق بين مناف طلاس والنظام خلال العملية العسكرية على حي بابا عمرو في مدينة حمص، عندما رفض قيادة الوحدة التي هاجمت الحي ثم أسقطته. ومنذ ذلك الوقت، طلب منه الرئيس السوري ملازمة المنزل، وأوضح البعض أنّ مناف طلاس شوهد وهو يتحرّك بالزيّ المدني في شوارع دمشق قبيل انشقاقه، وخروجه من سوريا.

وكان وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، لوران فابيوس، قد قال عام 2012، إنّ فرنسا ساعدت عدداً من الشخصيات العسكرية السورية على الانشقاق عن نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، مؤكدا أنّ بلاده ساعدت خصوصاً العميد المنشق مناف طلاس في الفرار من بلاده، بحسب ما ورد في فرانس 24.

جهود مصالحة متعثّرة

في الحوارات النادرة، والتصريحات الإعلامية التي أدلى بها "مناف طلاس"، تحدّث عن محاولات عدّة للمصالحة، وعن قيامه بتوجيه نصائح متعدّدة لرئيس النظام السوري بضرورة الإصلاح، غير أنّه اصطدم بحجم التصعيد من قبل الأجهزة الأمنية، ففي أحد حواراته مع قناة بي بي سي البريطانية، بثّ عام 2012، في برنامج "بلا قيود"، قال "طلاس" إنّه نسّق لقاء بين رأس النظام السوري "بشار الأسد"، ووفد من أهالي دوما، إلا أنّه فوجئ بأنّ الوفد بدلاً من الوصول إلى مكتب الأسد، اعتقل وتعرّض للتعذيب من قبل "علي مملوك"، رئيس مكتب الأمن الوطني لدى نظام الأسد آنذاك، والذي بات يشغل منصب نائب رئيس النظام السوري للشؤون الأمنية، حالياً.

واعتبر "مناف طلاس"، في لقاء مع الإعلامية "زينة يازجي"، أنّ النظام دفع معارضيه لخيار التسلّح، مشيراً إلى أنّ الشعب اضطر بعد 6 أشهر لحمل السلاح، واتّهم الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري بتسهيل عملية حصول المعارضين على السلاح بعد تصعيد لعمليات القتل، مؤكّداً أنّه كان يرى أنّ الحوار والحل السلمي هما الحل الأمثل، وأنّ النظام اختار الحلّ الأمني فأوصل سوريا إلى الهاوية، مؤكّداً أنّهم لو فعلوا غير ذلك لوصل عدد "الشهداء" إلى المليون شخص، في حين كان العدد لا يتجاوز الـ50 عندما تمّ بثّ اللقاء.

تفوّق على النازية..

النظام السوري في مواجهة مع دوائر القرار الأمريكية

على الرغم من حالة الإحباط التي سادت أوساط العديد من السوريين، ممن ساءهم تعامل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" مع الملف السوري، وتحديداً ملف الأسلحة الكيماوية، الذي كان ينبغي أن يطيح برئيس النظام السوري بشار الأسد بعد استخدامه في مجزرة الغوطتين، والتي تعدّ واحدة من أسوأ المجازر المرتكبة منذ مطلع القرن العشرين؛ على الرغم من كلّ ذلك يبدو وبعد شهر من وصول الرئيس "جو بايدن" إلى رئاسة الولايات المتحدة، وهو الذي شغل منصب نائب الرئيس أوباما، أنّ الخارجية الأمريكية التي تضطلع بمهمة الإشراف على هذا الملف، عازمة على إحداث تغيير ملموس في مسار العملية السياسية.

تتبدّى هذه الملامح من خلال ربط ملف الملف السوري بالخارجية الأمريكية، التي انتقدت أداء إدارتي أوباما وترامب بهذا الخصوص في وقت سابق، في حين كان الأمن القومي هو من يتولّى الأمر سابقاً، وهو ما يشي بجدّية أكبر في التعاطي مع الموضوع.

في غمرة هذه التطوّرات يجري الحديث عن اتفاقيات إسرائيلية روسية بخصوص سوريا، وقيام الأخيرة برعاية اتفاق تبادل أسرى بين الطرفين، وسواء أكان الحديث عن تمويل إسرائيل لعملية تطعيم السوريين ضد كورونا، ودفع ثمن اللقاح الروسي، أمراً واقعاً، أو غير ذلك، فالثابت في الأمر أنّه ثمّة بنود سرية يجري التفاوض عليها بين الطرفين، الحريصين على عدم تسريب أيّ جزئية منها؛ ما يثير تساؤلات حول ماهية هذه البنود، ودوافع الطرفين لإبقائها طيّ الكتمان!

ومع اقتراب شهر نيسان/ أبريل، وبدء حملات الترويج "الأهلية" لانتخابات رئاسية في سوريا، وهو ما أكّدت مصادر إعلامية روسية على كونها حملات "غير رسمية"، تخرج الإدارة الأمريكية الجديدة بملفات جديدة، من شأنها قلب الطاولة على الأسد ونظامه، من خلال دراسة مشروع "قيصر 2"، والحديث عن قرب إقراره، بالإضافة إلى تسريب 900 ألف وثيقة تؤكّد مسؤولية بشار الأسد عن ارتكاب مجازر وأعمال تعذيب، معتبرة أن الوثائق ضدّه تفوق تلك التي قدّمت ضد النازيين.

وسط كلّ هذه التطوّرات، تخرج تقارير دولية تتحدّث عن احتياج 60% من الشعب السوري للدعم الغذائي، مع انهيارات متلاحقة في العملة السورية، ليخرج خبراء اقتصاديون إلى الإعلام ويحمّلوا نظام الأسد المسؤولية المباشرة عمّا آلت إليه البلاد، حيث أوضح أحد رجال الاقتصاد السوريين أن تحديد سعر صرف الدولار في المصرف التجاري السوري، كبّد البلاد خسارة تقدّر بملياري دولار أمريكي، في حين أعلن الروس صراحةً عن عدم مقدرتهم على دعم الأسد اقتصادياً.

900 ألف وثيقة حكومية.. والدلائل ضد الأسد تفوق ما وثّق ضدّ النازيين

خرج رئيس مجلس لجنة العدل والمساءلة الدولية، والمدعي العام السابق، ستيفن راب، عن وصوله إلى قناعة مطلقة بمسؤولية بشار الأسد عن جرائم الحرب في سوريا، حيث قال: "إنه لا شك بشأن ارتباط هذه الوثائق ببشار الأسد، هذه وثائق مرتبة وعليها اسمه وقادمة من الأعلى إلى أسفل".

حيث قال المدعي العام "راب" في لقاء عرض على قناة "سي بي أس" نيوز الأميركية، أنّ أكثر من 900 ألف وثيقة حكومية تم تهريبها من سوريا، تحتوي على أدلة قوية على تورط النظام السوري وعلى رأسه بشار الأسد، في جرائم ضد الشعب السوري.

وفي السياق ذاته، قال راب خلال حلقة من برنامج "60 دقيقة"، "من الواضح أنه نظم هذه الاستراتيجية، لذلك نرى أوامر موجهة لأسفل النظام باعتقال الناس، ثم نجد تقارير عائدة إلى الجهة الصادرة مرة أخرى عن وجود مشاكل مثل تكدس الكثير من الجثث"، لافتاً إلى "وجود أدلة على جرائم حرب ضد الرئيس السوري بشار الأسد، أكثر مما كانت موجودة ضد النازيين".

وحول مدى خطورة الجرائم الموثّقة قال: "لدينا قتل، لدينا إبادة، لدينا تعذيب، لدينا اغتصاب، لدينا أشكال أخرى من العنف الجنسي ومن الاحتجاز القاسي، وهناك أيضاً تشويه".

"قيصر 2".. حبل أمريكي جديد حول عنق النظام السوري

مخاوف كثيرة انتابت متابعي الشأن السوري جرّاء تأخّر إدارة بايدن عن تعيين مسؤول للملف السوري، على الرغم من التصريحات الأمريكية المؤكّدة على التزام إدارته بتطبيق عقوبات "قيصر".

غير أنّ وسائل إعلامية أنقذت الموقف من خلال تبيان أنّ فريق عمل قانون قيصر، يعمل على دراسة قانون قيصر2- لتقديمه الى الكونغرس الأميركي قريباً. ويهدف قانون قيصر2- وفق المعلومات إلى شدّ حبل المشنقة أكثر حول عنق النظام السوري ورئيسه بشار الأسد، وكل من يُقدّم له الدعم المادي والعسكري كي يتوقف عن ارتكاب المجازر بحق المدنيين السوريين.

كما يُنظّم فريق عمل قيصر لقاءين في الذكرى السنوية العاشرة لاندلاع الثورة السورية، أوّلهما في 11 مارس/ آذار المقبل، وهو عبارة عن طاولة مستديرة لمناقشة السياسية العامة لسوريا يشارك فيها مسؤولون ودبلوماسيون من بينهم فريد هوف، المبعوث الخاص إلى سوريا في عهد الرئيس باراك أوباما، ومديرة متحف المحرقة في واشنطن إضافةً الى شخصيات أخرى من الائتلاف الوطني السوري، وينتظر أن يصدر في ختامها توصيات بشأن سوريا، تُرفع الى الإدارة الأميركية الجديدة والكونغرس.

أما اللقاء الثاني فسيكون في 15 مارس/آذار ويُشارك فيه مسؤولون من إدارة بايدن من بينهم مستشار الأمن القومي جيك ساليفان، وسيُركّز على عمل فريق "قيصر".

فيما نقلت مصادر مطّلعة عن مسؤولين في إدارة الرئيس جو بايدن منهم مستشار الأمن القومي جيك ساليفان، ووزير الخارجية أنطوني بلينكن تأكيدهم أن سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا، ستكون مختلفة عن سياسة إدارة الرئيس باراك أوباما التي كان لها اليد الطولى فيما وصلت إليه الأوضاع في سوريا.

مبعوثة أمريكية جديدة.. ما جديد إدارة بايدن؟

يأتي إعلان وزارة الخارجية الأمريكية عن تعيين "إيمي كترونا" ممثلاً خاصاً بالإنابة لشؤون سوريا، ومساعداً لوزير الخارجية لشؤون بلاد الشام في مكتب الشرق الأدنى، بالتزامن مع التحضيرات لقيصر 2، ليقدّم إشارات إيجابية حول نوايا أمريكا تجاه السوريين.

حيث أنّ "كترونا"، وبحسب البيان الصحفي للخارجية الأمريكية، الذي نشر يوم الخميس، عملت في السابق مديرة لـ"مكتب شؤون بلاد الشام"، من عام 2016 إلى عام 2019، كما شغلت منصب نائب رئيس البعثة لدى مملكة البحرين.

وأشار الصحفي "أيمن عبد النور" في منشور على فيسبوك، إلى أن "كترونا" قامت بالفعل بالتواصل مع إدارة بايدن ومع جهات عدّة معنية بالشأن السوري.

فيما كان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس قال في أول مؤتمر صحافي له أواخر يناير (كانون الثاني) الماضي، إن الإدارة الأميركية الجديدة ستجدد جهودها للترويج لتسوية سياسية في سوريا، بهدف إنهاء الحرب، وذلك بالتشاور الوثيق مع حلفاء واشنطن وشركائها في الأمم المتحدة، مؤكّداً أنّ معالجة التسوية السياسية يجب أن تأخذ في الحسبان الأسباب الأساسية التي أدت إلى استمرار نحو عقد من الحرب، وأن إدارة الرئيس بايدن ستستخدم كل الأدوات المتاحة لديها، بما في ذلك الضغط الاقتصادي، للضغط من أجل المساءلة وتحقيق إصلاح هادف في البلاد، ومواصلة دعم دور الأمم المتحدة في التفاوض على تسوية سياسية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254. وأضاف: "سنعيد أيضاً قيادة الولايات المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية".

(قيصر) في احدى جلسات الكونغرس الأمريكي

هل يَستعاد "سيناريو العراق" بعد الاستفزازات النووية الإيرانية؟

تـدرك إدارة الرئيـس الأمريـكي جـو بايـدن وهـي ترفع شـعار الديبلوماسية أولاً أن عليها اسـتخدام قنـوات قـد لا تفضلهـا لوضـع حـد لطموحـات إيـران النوويـة، إصرارهـا عـلى تفضيـل الديبلوماسـية عـلى غيرهـا والاسـتعانة بمسـؤولين مـن عهـد الرئيـس الأسـبق بـاراك أوباما قـد يمنـح الإيرانيـين فرصـة أكـبر للمراوغـة وانتظـار مزيـد مـن التنـازلات مـن طـرف الأميركيـين، حيـث اعتـادت إيـران انتهـاك الاتفـاق النـووي المـبرم عـام 2015، إلا أن آخـر مـا قامـت بـه يحمـل حساسـية كبـيرة، نظـراً لأنـه قـد يمهـد لإنتـاج أسـلحة نوويـة في منطقـة الـشرق الأوسـط المضطربـة بالفعـل، ومنـذ شـهر، أعلنـت إيـران زيـادة نسـبة تخصيـب اليورانيـوم إلى 20 في المائـة، وهـو مسـتوى أعـلى بكثـير مـن معـدل 3,67 المنصـوص عليـه في الاتفـاق.

فيـما يـرى مراقبـون، أن محـور النقاشـات داخـل الإدارة الأميركيـة يتمثـل في العـودة إلى الاتفـاق الأصـلي أو السـعي إلى صفقـة أكـبر تشـتمل قيـوداً عـلى برنامـج الصواريـخ الباليسـتية الإيـراني، في كلتـا الحالتـين، فـإن أحـد الخيـارات المطروحـة عـلى الطاولـة هـو الحصـول عـلى نـوع مـن الاتفـاق المؤقـت الـذي يمكـن أن يبنـي الثقـة بـين الجانبـين بعـد انسـحاب الولايـات المتحـدة بشـكل أحـادي مـن الاتفاقيـة التـي يطلـق عليهـا رسـمياً خطـة العمـل الشـاملة المشـتركة (JCPOA) عـام 2018. بالمقابـل، قـال وزيـر الخارجيـة الإيـراني جـواد ظريـف في مقابلـة مـع التلفزيـون الإيـراني: "مـن الممكـن العـدول عـن الخطـوات التـي اتخذتهـا إيـران خـارج نطـاق الاتفـاق النـووي"، وأضـاف: "يمكـن بـدء المحادثـات مـع أمـيركا عندمـا تفـي كل الأطـراف بالتزاماتهـا بموجـب الاتفـاق النـووي"، مشـيراً إلى عـدم تغيـير الإدارة الأميركيـة الحاليـة سياسـة "الضغـوط القصـوى" التـي انتهجهـا ترامـب مـع طهـران، مشـدداً علـة أن "أمـيركا تدمـن فـرض العقوبـات وطهـران لـن ترضـخ للضغـوط".

وكالة الطاقة الذرية في سعيها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

وصـل المديـر العـام للوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة رافايـل غـروسي إلى طهـران، عشـية انتهـاء مهلـة حددتهـا إيـران لتقليـص عمـل المفتشـين بحـال عـدم رفـع واشـنطن للعقوبـات المفروضـة عليهـا، مـع دعـوة الرئيـس الأمـيركي جـو بايـدن لتعـاون دبلومـاسي بشـأن الملـف النـووي الإيـراني، حيـث سـيلتقي مسـؤولين إيرانيـين بارزيـن مـن أجـل التوصـل إلى حـل مقبـول مـن الطرفـين (إيـران والوكالـة الدوليـة)، متلائـم مـع القانـون الإيـراني، لتتمكـن الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة مـن مواصلـة نشـاطات التحقـق الأساسـية في إيـران، وبموجـب قانـون أقـره مجلـس الشـورى الإيـراني في ديسـمبر، يتعـين عـلى الحكومـة الإيرانيـة تعليـق التطبيـق الطوعـي للبروتوكـول الإضـافي الملحـق بمعاهـدة الحـد مـن انتشـار الأسـلحة النوويـة، في حـال عـدم رفـع واشـنطن للعقوبـات بحلـول 21 فبرايـر.

بالمقابـل، حـذّرت الولايـات المتحـدة والـدول الأوروبيـة المنضويـة في الاتفـاق، إيـران مـن تبعـات خطوتهـا المقبلـة، ودعـت هـذه الـدول بعـد اجتـماع لـوزراء خارجيتهـا إيـران الى تقييـم عواقـب إجـراء خطـير كهـذا، خصوصـا في هـذه اللحظـة التـي تسـنح فيهـا الفرصـة، العـودة إلى الدبلوماسـية، وصرّح المتحـدّث باسـم الخارجيـة الأميركيـة نيـد برايـس أن عـلى إيـران أن "تتعـاون بشـكل كامـل وفي الوقـت المناسـب" مـع الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة، مؤكـداً أن عـلى إيـران التراجـع عـن خطواتهـا والامتنـاع عـن اتّخـاذ خطـوات أخـرى مـن شـأنها التأثـير عـلى تطمينـات الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة التـي لا تعتمـد عليهـا الولايـات المتحـدة وحلفاؤهـا وشركاؤهـا في المنطقـة فحسـب، بـل العـالم بـأسره.

الاتفاق النووي.. بين تعنت إيراني وشروط أمريكية

أكـد الرئيـس الأميركي جـو بايـدن سـعيه مـراراً وتكـراراً إن الولايـات المتحـدة سـتنضم مجـدداً إلى الاتفـاق النـووي الإيـراني الأصـلي إذا اسـتأنفت طهـران الامتثـال لـشروط الاتفـاق، لكـن داخـل إدارة بايـدن، تمحـورت النقاشـات بـين كبـار المسـاعدين حـول مـا إذا كان هـذا المسـار هـو أفضـل طريـق، أو مـا إذا كان يجـب اتبـاع طـرق أخـرى، ربمـا تكـون أكـثر تعقيـداً، وقـد تتجنـب الصفقـة الأصليـة الموقعـة بـين إيـران والقـوى الدوليـة، وكانـت إيـران قـد قلصـت التزاماتهـا بشـكل كبـير بمـا في ذلـك رفـع تخصيـب اليورانيـوم بنسـبة 20%، وتركيـب أجهـزة طـرد مركـزي متطـورة. كـما زادت احتياطياتهـا مـن اليورانيـوم المخصـب بنسـبة 3.5% بأكـثر مـن 10 أضعـاف الحـد المسـموح بـه في الاتفـاق النـووي.

وكان قـد أقـر مجلـس صيانـة الدسـتور في إيـران قانونـاً نهايـة العـام المنـصرم (2020) يلـزم الحكومـة بوقـف أنشـطة الأمـم المتحـدة لتفتيـش مواقعهـا النوويـة ورفـع مسـتوى تخصيـب اليورانيـوم عـن الحـد المنصـوص عليـه في الاتفـاق النـووي لعـام 2015 إذا لم تُخفـف العقوبـات عـن طهـران خـلال شـهرين، ووافـق البرلمـان الـذي يقـوده المحافظـون بأغلبيـة كبـيرة عـلى مـشروع القانـون يطالـب الحكومـة بتجاهـل القيـود الأخـرى التـي اتفقـت عليهـا طهـران مـع الـدول الكـبرى، حيـث سـيقيّد هـذا الإجـراء بعـض جوانـب نشـاط مفتـشي الوكالـة التـي تبلغـت مـن طهـران دخـول الخطـوة حيـز التنفيـذ في 23 شـباط.

هل تسعى إيران للسلاح النووي؟

القيـود التـي فرضهـا الاتفـاق النـووي المـبرم عـام 2015، تتركـز بشـكل خـاص عـلى تقييـد أنشـطة إيـران النوويـة ووضـع عقبـات كاملـة إذا مـا قـررت طهـران إنتـاج قنبلـة نوويـة، لكنهـا بـدأت في إنتـاج اليورانيـوم المخصـب بنسـبة عشريـن بالمئـة، في أبـرز إجـراء تصعيـدي لهـا منـذ بـدء تراجعهـا التدريجـي عـام 2019 عـن تنفيـذ غالبيـة التزاماتهـا الأساسـية، بموجـب الاتفـاق النـووي الـدولي، وبشـكل دائـم تـصر إيـران عـلى أنهـا لم تسـع قـط للحصـول عـلى السـلاح النـووي وأنهـا لـن تفعـل ذلـك أبـداً، وتقـول إن أنشـطتها في هـذا المجـال هـي للأغـراض المدنيـة فقـط، لكنهـا في الوقـت ذاتـه، تسـرّع مـن وتـيرة انتهـاك القيـود المفروضـة عـلى أنشـطتها النوويـة، بموجـب الاتفـاق.

بالمقابـل يـرى مراقبـون إن سـعي إيـران لامتـلاك أسـلحة نوويـة هـو نتيجـة حسـابات اسـتراتيجية، تجبرهـا عـلى السـعي وراء رادع قابـل للتطبيـق ضـد مجموعـة التهديـدات التـي تشـعر أنهـا تنحـاز ضدهـا، فالولايـات المتحـدة هـي القـوة الإقليميـة المهيمنـة وأقـوى دول المنطقـة متحالفـة معهـا مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى تـرى إيـران نفسـها محاطـة بقواعـد وأصـول عسـكرية أميركيـة، وهـو مـا يشـكل عليهـا خطـر "وجـودي" عـلى نظـام الملالي المسـيطر عـلى الحكـم في إيـران، وبالتـالي ينظـر النظـام الإيـراني، إلى أن حيـازة تكنولوجيـا الأسـلحة النوويـة تضمـن صـد الجهـود الخارجيـة للإطاحـة بـه.

ولعـل وصـول إيـران إلى مسـتوى تخصيـب اليورانيـوم بالإضافـة لتكنولوجيـا قـادرة عـلى إنتـاج أسـلحة نوويـة سـيغيّر ميـزان القـوى في المنطقـة، ويمنـح طهـران يـدا طويلـة لمتابعـة هدفهـا المتمثـل في السـيطرة عـلى الـشرق الأوسـط والتمـدد بشـكل أكـبر عـبر الـردع "الشريـر" الـذي تنتهجـه منـذ "انتصـار الثـورة الإسـلامية"، وبالتـالي سـيحصل وكلاء إيـران مثـل حـزب اللـه اللبنـاني وغيـره مـن الميليشـيات الشـيعية الموالـية لطهـران عـلى حمايـة مظلـة نوويـة إيرانيـة، مـما يزيـد مـن التهديـد الإرهـابي لنفـوذ الولايـات المتحـدة في الـشرق الأوسـط، وإسرائيـل والحلفـاء الإقليميـين الآخريـن.

الترويكا الأوروبية.. الوسيط "المنحاز" للاتفاق النووي

بحـث وزراء خارجيـة الـدول الأوروبيـة الكـبرى والولايـات، مسـألة إعـادة إحيـاء اتفـاق 2015 المـبرم مـع إيـران بشـأن برنامجهـا النـووي، قبـل أيـام مـن انقضـاء مهلـة نهائيـة حددتهـا طهـران سـتفرض مـن بعدهـا قيـوداً عـلى عمليـات التفتيـش، إلا أن إيـران فرضـت قيـود عـلى بعـض عمليـات التفتيـش التـي تجريهـا الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة تنفيـذاً لقـرار البرلمـان الـذي يلـزم الحكومـة بهـذا الإجـراء في حـال لم ترفـع واشـنطن عقوباتهـا التـي فُرضـت منـذ 2018، وتعتـبر هـذه الخطـوة هـي الأحـدث ضمـن سلسـلة الخطـوات التـي اتخـذت تدريجـاً منـذ مايـو 2019، منهـا زيـادة نسـبة تخصيـب اليورانيـوم إلى 20 بالمئـة، بينـما يحددهـا الاتفـاق بـ3,67.

ويـرى خـبراء في سياسـات الاتحـاد الأوروبي في الـشرق الأوسـط، أن للاتحـاد مصالـح هامـة في بقـاء الاتفـاق النـووي عـلى قيـد الوجـود وذلـك لضـمان الاسـتقرار في منطقـة الخليـج العـربي، التـي تُعَـدّ ذات أهمِّيـة قصـوى لإمـدادات الطاقـة العالميـة وتأرجُـح أسـعارها، وحلحلـة الصراعـات الإقليميـة بُغيـة تأمـين الحمايـة لأوروبـا ضـدّ معضـلات الهجـرة إلى البلـدان الأوروبيـة، فضـلًا عـن موجـات الإرهـاب التـي طالـت عـددًا مـن مـدن القـارة، بالإضافـة لتعزيـز صـادرات الاتحـاد خصوصـاً البضائـع الصناعيـة بتوسـيع نطـاق الشراكـة الاقتصاديـة مـع إيـران، كونهـا تمثّـل فرصـة ذهبيـة أمـام الـشركات الأوروبيـة، في ظـلّ اقتنـاص الـشركات الأمريكيـة لمعظـم الفـرص الاسـتثمارية في منطقـة الـشرق الأوسـط.

تغيير الدستور.. طود أردوغان الأخير للبقاء في السلطة

اردوغان في احدى جلسات البرلمان التركي

أثار إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تساؤلات حول غايته من تأييده تغيير الدستور التركي الذي تم تعديل بعض مواده في 2017، لتحويل نظام الحكم في تركيا من (برلماني) إلى (رئاسي)، حيث يقول أردوغان بأنه يريد وضع "أول دستور مدني" في تاريخ تركيا، مشيراً إلى أن كل الدساتير التركية منذ الستينيات صاغتها حكومات منبثقة عن انقلابات عسكرية، لكن معارضي أردوغان يشككون في رغبته في تطبيق إصلاحات حقيقية، فيما يبدي المدافعون عن حقوق الإنسان قلقهم من تصاعد القمع وتدهور دولة القانون منذ عدة سنوات، ويأتي هذا التغيير الدستوري، قبل عامين من انتخابات 2023 العامة التي قد تكون معقدة بالنسبة للرئيس التركي، حيث من المتوقع -إن استطاع- أن يحاول أردوغان أيضاً وبموجب دستور جديد، وضع نظام انتخابي يسهل إعادة انتخابه.

وتأتي التصريحات الأخيرة لأردوغان في الوقت الذي يتوقع فيه محللون ومعارضون أن يقوم بتسريع موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة، المقررة في 2023، فيما يرى مراقبون أنه من خلال دعوته إلى دستور جديد سيكون المهندس الرئيسي له، ما يمكن للرئيس التركي أن يلتف على مبادرات أخرى للإصلاح تروج لها المعارضة التي تطالب بالعودة الى نظام برلماني، وتنظيم استفتاء دستوري قد يسمح لأردوغان بحشد قاعدته وخصوصاً بعدما تراجعت شعبيته في السنوات الماضية بسبب الصعوبات الاقتصادية المتنامية.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

ما أعلنه إردوغان حول تأييده تغيير الدستور التركي، لا يمكن إخراجه من عدة سياقات كان المشهد السياسي الداخلي للبلاد قد شهدها بصورة متواترة في الأشهر الماضية، أولها الحراك الذي بدأته أحزاب المعارضة لتشكيل تحالفات من أجل الضغط باتجاه تنظيم الانتخابات المبكرة، وما رافقها من حديث لازم تصريحات عدة سياسيين، وأكدوا فيها على ضرورة التحول للنظام البرلماني، كما كان عليه الوضع سابقاً.

ما هي دوافع أردوغان لتغيير الدستور؟

يرى مراقبون أن انخفاض شعبية الحزب الحاكم في تركيا "العدالة والتنمية" على حساب أحزاب جديدة أطلت على الساحة، واتجهت لكسب أصوات جديدة من الشارع التركي، الذي بات يتململ من سياسات أردوغان وحزبه، بسبب الانهيار الاقتصادي، هذه الأحزاب عملياً انشقت من رحم الحزب الحاكم، وأيضاً من أحزاب المعارضة، على رأسها "حزب الشعب الجمهوري"، والذي يشهد سلسلة انشقاقات غير مسبوقة في الوقت الحالي، يقودها القيادي محرم إينجه.

ولعل من أهم أسباب سعيه لمثل هذا التغيير هي انهيار سلطته داخل معسكره، فقد قدم قرابة مليون عضو من حزب العدالة والتنمية، استقالته من الحزب، بين عامي 2019 و 2020، كما بدأ رفاق دربه السابقون ـ مثل رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، ووزير المالية الأسبق علي باباجان، والرئيس السابق للبلاد عبدالله غول، بتأسيس أحزاب سياسية مستقلة عن هيمنة أردوغان، حيث من المتوقع أن يحصد هؤلاء أصواتاً كثيرة من المعسكر المحافظ التي كانت لحد الآن تذهب لحساب أردوغان وحزبه.

بالمقابل، أفادت مصادر إعلامية تركية أن عملية "تغيير الدستور" كان قد ناقشها الرئيس التركي أردوغان مؤخراً مع حليفه زعيم حزب "الحركة القومية"، دولت باهشتلي، وأشارت إلى أن "دولت لديه معرفة بالموضوع بشكل مسبق، وكانت هناك ثلاث جلسات خاصة في الشهر الماضي. مع ذلك لم يعلن أي من "الزعيمين" أي شيء لوفودهما فيما يتعلق بمحتوى المحادثات.

ومنذ وصول حزب "العدالة والتنمية" لسدة الحكم قبل نحو 15 عام، ظل قادته يؤكدون على ضرورة تغيير الدستور العسكري (دستور 1982)، والعمل على تعديلات جذرية فيه، والتي سبق وأن أجريت في عدة فترات زمنية أبرزها في عامي 2007 و2010، وصولا إلى الاستفتاء الكبير على تغيير نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي في عام 2017.

التعديلات الدستورية 2017 لم تعد تكفي!

صوّت الأتراك في نيسان/أبريل 2017 على استفتاء عدّلت فيها الدولة نظامها الحاكم، من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، ويعني ذلك إلغاء منصب رئيس الوزراء، حيث يصبح بموجبه الرئيس المنتخب مباشرة من الشعب رئيساً للحكومة وقائد للدولة، حيث سيحصل الرئيس على صلاحيات أكبر تسمح له بتخطيط ميزانية الدولة وتعيين الوزراء والقضاة وإعفاؤهم، كما يحق له في بعض المجالات إصدار مراسيم. ولرئيس الدولة الحق في الانتماء لحزب سياسي، حيث كان قبل التعديلات الدستورية ملزم رسمياً بالتنازل عن انتمائه الحزبي ومزاولة مهمته الرئاسية بـ"بحيادية".

بموجب هذا التعديل حصل الرئيس التركي على سلطات واسعة جداً، ويمكن القول إنه بات الحاكم المطلق بلا أي منازع أو معترض على سياساته الحكومية، وكان أردوغان يعمل منذ 2005 على إعادة تعريف منصب الرئيس لتوسيع صلاحيات حكمه. ومع فشل المحاولة الانقلابية صيف عام 2016 حصل أردوغان على دعم قوي في هذا التوجه. منذ ذلك الحين يؤكد أردوغان على ضرورة القيام بتغييرات متشددة، في إطار النظام الحالي نجحت الحكومة بزعامة أردوغان في تفريغ دولة القانون الديمقراطية. فسياسيون معارضون وصحفيون يخضعون حالياً للمضايقة والاعتقال، حيث أعفى أردوغان 2.700 قاض من مهامهم، ضمن حملته لبسط سيطرته بعد الانقلاب الفاشل، ومن الصعب تصور أن تكتسب تركيا ديمقراطية أكبر في حال حصول الرئيس الحالي على سلطة أكبر.

تعديلات الدستور التركي منذ تأسيس الدولة

شهدت تركيا منذ تأسيس الدولة الحديثة على يد (مصطفى كمال أتاتورك) بعد إنهاء السلطنة العثمانية، تحولات عدة عبر انقلابات عسكرية وحكم مدني ما استدعى تغيير دستور البلاد لمرات عدة كان آخرها عام 1982 بعد الانقلاب العسكري الأخير الذي حكم تركيا برئاسة (كنعان إيفرين)، حيث بدأت تركيا بدستور عام 1921، وهو دستور قصير وسريع جرى إعداده على عجل إبان حرب الاستقلال مكون من 23 مادة وهو يعتبر الأساس الذي تأسست بموجبه الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 وكان ينص على أن الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط.

ثم جاء دستور 1924، عقب انتهاء حرب الاستقلال وتأسيس الجمهورية ظهرت حاجة ماسة لدستور أوسع وأكثر تفصيلاً يلبي احتياجات البلاد وكان التعديل سهلاً لعدم وجود مواد تقيد التعديلات في الدستور المبدئي عام 1921 وشمل الدستور الجديد تفصيلات تتعلق بالفصل بين السلطات والقضاء وغيرها، حيث تعرّض للتعديل 7 مرات، وفي عام 1960 تولى الجيش التركي إدارة البلاد بعد سنوات من الفوضى الأمنية والاشتباكات والمظاهرات، وتم إدارة البلاد من قبل ما عرفت باسم لجنة الوحدة الوطنية، وبدأ العمل على كتابة دستور جديد تم عرضه للاستفتاء الشعبي والموافقة عليه عام 1961، واعتبر بمثابة دستور أشرف عليه العسكر الانقلابيون.

الرئيس التركي الأسبق كنعان إيفرين

ومع سيطرة الجيش التركي مجدداً على الحياة السياسية في البلاد عام 1980، قبل أن يعلن الأحكام العرفية ويوقف عمل البرلمان والحكومة، وعمل مجلس الأمن القومي العسكري على تشكيل جمعية تأسيسية من أعضائه لكتابة دستور جديد للبلاد، وبعد إعداد مسودة للدستور وافق عليها مجلس الأمن القومي برئاسة "كنعان إيفرين" وأعلنت دستوراً للبلاد 1982 عقب استفتاء شعبي مثير للجدل ومشاركة محدودة جداً، وهو ما اعتبر دستوراً وضع بإرادة الانقلابيين بشكل كامل.

باريس.. والسعي الجاد لحماية مُسلميها من إسلامييها

منذ أكتوبر العام الماضي، تعيش فرنسا حالة استثنائية، في ظلّ جهود حكومتها لكبح جماح الإسلام السياسي على أراضيها، ومنعه من استغلال المسلمين لأغراض وغايات تتجاوز الحدود الفرنسية، صوب الشرق، حيث تسعى قوىً إقليمية فيه، وعلى رأسهما أنقرة وطهران، لاستغلال مشاعر المسلمين وتجييرها لما يصب في صالح الطرفين، كلاً حسب الفئة التي يدّعي أنّه حامي حماها من التآمر والأعداء المتربصين، رغم أنّهما في واقع الحال، من أشدّ المُضرّين بالمسلمين بشقيهم، إذ يُجنّد كل منهما مليشيات مُسلحة، تمويلاً وتسليحاً، لتنفيذ سياساتهما التوسعيّة، التي لا يستطيعان خوضها بجيشهما النظامي.

التهديدات حقيقة

ولا يمكن الادّعاء بأن المخاوف الفرنسية على مسلميها من خطف عقولهم بالخطابات الدينية والطائفية، أمر مبالغ فيه، فقد دفعت باريس ودول أخرى في القارة العجوز، في خضم العام الماضي، ثمناً باهظاً، جرّاء سلسلة عمليات إرهابية، طالت مواقع مدنية، وأزهقت أرواحاً بريئة، ذنبها أنّها تواجدت حيث تواجد التطرّف الأعمى.

وهو ما دفع السلطات الفرنسية لرفع درجة التأهب، عبر إغلاق الجمعيات والمقرّات التي يمكن أن تكون مبعثاً للتطرّف الديني، بجانب إغلاق مواقع جرى تهديدها فعلاً، كما حصل في الحادي عشر من يناير الماضي، عندما أغلقت السلطات الفرنسية مدرسة "بيير جويل بونتي" الثانوية في مدينة ريوم، إثر تلقي مدرسين رسائل تضمنت "إهانات وتهديدات بالقتل"، طالت كذلك المستشارين التربويين عبر مشاهد "إباحية"، تحولت إلى "تهديدات بالعنف والاغتصاب والقتل، فضلاً عن مقاطع لعمليات جهادية".

المسلمون في مُواجهة الإسلاميين

ومع توسّع الرسائل للجالية المسلمة في أوروبا عموماً، وفرنسا خصوصاً، تنبهت الأقطاب الإسلامية إلى خطورة الوضع، وأدركت الدرك الذي تسعى بعض الجهات دهورة المسلمين فيه، فجاء قرار المسلمين بالتصدّي للإسلاميين، الساعين لخلط الأوراق، وبعثرة السكينة التي يبتغيها المهاجرون في بلاد الاغتراب، ما يتعارض مع مساعي من يدير تنظيمات الإسلام السياسي، الذين يريدون أن يكون المسلمون رهن إشارتهم، لتنفيذ عمليات تخريبية هنا وهناك، تُساوم عقبها (وفق ما كانت تخطط) الأوروبيين للقبول بهم كقوى إقليمية لا يمكن تجاوزها، في أي توافقات تخصّ منطقة المتوسط، براً وبحراً. باريس

ففي الثامن عشر من يناير، وافق المجلس الأعلى للديانة الإسلامية في فرنسا، على اتفاق المبادئ الذي دعا إليه الرئيس، إيمانويل ماكرون، في مسعاه لتطويق النزعة "الانفصالية" وتوظيف شؤون الدين والهوية من قبل جماعات محسوبة على تنظيمات الإسلام السياسي وفي مقدمتهم تنظيم الإخوان.

وأكد المسلمون في ذلك الميثاق، قبولهم بالمبادئ العلمانية والمساواة، مع الإشارة لحرية الإيمان واحترام حرية العقيدة"، ومُحاربة الخطاب المتطرّف، بجانب تأهيل الأئمة، نظراً لدورهم في الخطاب الديني المُوجه للجالية المسلمة في المساجد، فيما أوضح رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، محمد موساوي، أنّ "الميثاق ينصّ خصوصاً على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء وتوافق الشريعة الإسلامية مع قيم الجمهورية الفرنسية، ويشدّد على رفض توظيف الإسلام لغايات سياسية، وعلى ضرورة عدم تدخل دول أجنبية في شؤون الجالية الإسلامية".

دين وليس حركة سياسية

وجاء الميثاق بذلك، متوافقاً مع ما كان قد كشفه قصر الإليزيه، في الثامن عشر من نوفمبر 2020، عندما دعا الرئيس الفرنسي، لاحتواء الميثاق تشديداً على الاعتراف بقيم الجمهورية، وأن يُحدّد أنّ الإسلام في فرنسا هو "دين" وليس "حركة سياسية"، وأن ينصّ على إنهاء التدخل أو الانتماء لدول أجنبية.

خطوة المجلس الأعلى للديانة الإسلامية، دفعت الرئيس إيمانويل ماكرون للإشادة، قائلاً بعد اجتماع مع ممثلين عنه، إنّ الميثاق يقدم "توضيحاً لكيفية تنظيم المجتمع المسلم"، مضيفاً أنّ "هذا التزام واضح وحاسم ودقيق لصالح الجمهورية"، مثنياً على النص التأسيسي الحقيقي للعلاقات بين الدولة والإسلام في فرنسا.

لكن رغم ذلك، بقيت هناك أصوات تريد التغريد خارج السرب، فقد قالت 3 اتحادات في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، بأنّه لم يقبل القائمون عليها التوقيع على "ميثاق المبادئ" للإسلام، قائلة في بيان صحفي، إنّها ترفض التوقيع على "ميثاق مبادئ" الإسلام في فرنسا كما هو، بذريعة أن بعض الأحكام قد تؤدي إلى "إضعاف أواصر الثقة" مع المسلمين في البلاد.

ووفق الاتحادات الثلاثة غير الموقعة، فإنّ "بعض ما ورد في الميثاق ينال من شرف المسلمين ويوجه لهم أصابع الاتهام ويهمشهم"، بينما ذكر مصدر مقرب من الملف ضمن تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية، أنّ نقاط الخلاف الرئيسة التي كشفتها تلك الاتحادات تتعلق بتعريف "التدخل" الأجنبي والتعريف الدقيق للإسلام السياسي بغية تبني الميثاق.

الحزم الفرنسي يؤتي أكله

الأصوات تلك، بدى أنّها لا تريد أن تقطع تواصلها مع الجهات الخارجية العابثة بالجاليات المسلمة، والتي كان لها الدور الأساس والأكبر في تدمير بلاد غالبية سكانها من المسلمين، كـ سوريا وليبيا، بجانب سعيها وفشلها في تدمير أخرى، بيد أنّه لن يكون لها من سبيل إلا الامتثال للقانون أو الانحلال، في ظلّ الحزم الفرنسي لحماية مُجتمعاته.

فقد صادق نواب الجمعية الوطنية الفرنسية، في الحادي عشر من فبراير الجاري، بغالبية الأصوات، على قانون جديد حمل اسم "صامويل باتي"، بهدف "تعزيز احترام المبادئ الجمهورية"، إذ سيُعاقب القانون بالسجن ثلاث سنوات وبغرامة مالية قدرها 45 ألف يورو، كل شخص يعرض حياة شخص آخر للخطر، عبر نشر معلومات مُضللة ومُضرة به، وهو ما دخل في إطار المُصادقة على مشروع قانون احترام "المبادئ الجمهورية" ومُحاربة "النزعة الإسلاموية المتطرفة".

كما صادق مجلس النواب الفرنسي، في السادس عشر من فبراير، على قانون "تعزيز مبادئ الجمهورية"، الذي نصّ على زيادة الجهود لمواجهة النزعات "الانفصالية" و"التطرّف الإسلامي" في البلاد، من خلال تشديد الرقابة على المساجد والمدارس وغيرها من المؤسسات للتخلص من "الإسلاميين المتطرفين".

ولم يقتصر الأمر على إصدار القوانين، بل جددت فرنسا توجيه أصابع الاتهام بشكل مباشر إلى الجهات التي تتحكم بتنظيمات الإسلام السياسي، إذ انتقدت باريس، في الرابع عشر من فبراير، مُحاولات أنقرة لمد نفوذها إلى الأراضي الأوروبية، وشدد وزير الاقتصاد الفرنسي، برونو لو مير، في مقابلة إذاعية، أنّ هذا التصرّف التركي غير مقبول على الإطلاق، متهماً نظام أردوغان بمُحاولة التمدد وتوسيع نفوذه ليس فقط في فرنسا بل ألمانيا كذلك، وغيرها من الدول الأوروبية، مردفاً أنّ تلك السياسة مرفوضة، ولا يمكن القبول بخضوع قيم الجمهورية في فرنسا لتأثيرات أجنبية.

وختاماً، لا بد من الإشارة إلى نجاح فرنسا في حماية مسلميها من إسلامييها، مرهون بالمسلمين أنفسهم، الذين يدرك غالبيتهم، من أوصل بلادهم إلى ما هي عليه من خراب ودمار وحروب آثنة على أسس طائفية وعرقية، ومن ساهم في إيقاد نارها طوال العقد الماضي بالأموال والسلاح، كما باتوا يدركون بأنّ دولهم لن يقوم لها قائمة، ما دامت تلك الفوارق الهدامة مُتغلبة على قيم الحق والإنسانية، ومُسيطرة على قيم التعايش السلمي والإخاء بين الملل والشعوب.

هوسُ أردوغان بـ قسد يتحوّل لجنون

ضمن واحدة من تصريحاته المثيرة للاستغراب، زعم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وجود صلة بين مقتحمي الكونغرس الأمريكي وقوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على الثلث الشمالي الشرقي من سوريا، مدّعياً أنّ "من قادوا العمل الشائن ضد الكونغرس الأمريكي ظهرت صلاتهم بتنظيم "ب ي د/ ي ب ك" الفرع السوري لمنظمة "بي كا كا الانفصالية"، على حدّ تعبيره.

ويأتي التصريح الكيدي إلى حدّ بعيد، وفق كثير من المتابعين، في إطار حالة هيستيرية ترافق الرئيس التركي حول كل ما يتعلّق بالكرد السوريين، عقب إفشالهم (وفق المنظر الكردي السوري) لمشاريع أردوغان التي تعتبر منطقة «درع الفرات» نموذجاً مُصغراً عنها.

إذ يشير الساسة الكُرد السوريون، إلى أنّ أردوغان كان يسعى منذ بدء النزاع المسلح في سوريا، إلى إشاعة الفوضى والعنف في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، مستعيناً بالتنظيمات الإرهابية، كداعش وأخواتها، كي يُبرر لجيشه فيما بعد (عقب ترهيب السوريين بالتنظيمات المتطرفة)، اقتحام الأراضي السورية وتتريكها، كما هو واقع الحال في الشمال الغربي من سوريا، بذريعة عجز نظام دمشق عن تطبيق القانون تارة، أو بحجة حماية السوريين من النظام تارةً أخرى.

ولا يمكن لأنقرة إنكار تلك الوقائع، خاصة أنّ كل ذلك حدث وما يزال يحدث أمام مرأى العالم بأسره، إما بالتغاضي، وإما بالتنسيق مع موسكو وواشنطن وبروكسل، نتيجة مصالح كل طرف في أنقرة، فيما لا يواري أردوغان عداءه لكل الأحزاب الكُردية، سياسية كانت أم القوات المسلحة التي ترتبط بهم، كقوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا، أو حزب الشعوب الديمقراطية في تركيا، مُستغلاً أي حدث في كل من العراق وسوريا، لشنّ عمليات مسلحة تستهدف الكُرد في كلا البلدين.

وأردف أردوغان في رسالة مرئية أرسلها إلى برنامج تلفزيوني بمناسبة انطلاق قناة تابعة للجنة التوجيهية الوطنية التركية ـ الأمريكية، وفق ما نقلته وكالة الأنباء التركية الرسمية "الأناضول": "إنّ التجارب الماضية تُظهر بشكل مؤلم مدى خطأ محاولة القضاء على تنظيم إرهابي باستخدام تنظيم إرهابي آخر" على حدّ وصفه، فيما يبدو أنّ التصريح ليس إلا أحد مُحاولاته للتقرب من الإدارة الأمريكية الجديدة، إذ زعم أردوغان أنّ "الهجوم على الكونغرس الأمريكي أثبت مجدداً أنّ الإرهاب عدو للديمقراطية والإنسانية"، متجاهلاً كل التقارير والمعلومات حول علاقات تركيا مع تنظيم داعش، والتي كان آخرها، قبل فترة، حول تمويل إرهابيي داعش.

وفي الوقت الذي يزعم فيه أردوغان بأنّ مقتحمي الكابيتول كانوا على صلة بـ قسد، فإنّ مراقبين يعكسون الآية، إذ كانت العلاقة ممتازة بين أردوغان وترامب، وأدّت لتنازل ترامب عن مناطق (رأس العين وتل أبيض) في شمال سوريا، اللتين هاجمها الجيش التركي في أكتوبر 2019، واستولى عليهما من أيدي مقاتلي قسد، ما شكل نقمة لدى الكُرد السوريين على ترامب، وبالتالي فإنّهم كانوا أبعد ما يكونون عن تأييد بقائه لأربع سنوات أخرى، لخشيتهم من فقدان مدن أخرى، في عمليات تبادل المصالح بين أردوغان وترامب.

علي الأمين لـ"ليفانت":

بدأ الوعي الوطني العابر للطوائف ضد مشاريع إيران في لبنان والمنطقة من خلال نبذ حزب الله وحلفائه

رامي شفيق

اعتبر العلامة السيد علي الأمين أن الأزمة في لبنان، والتي تتراوح بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يمكن مقاربتها خارج منطق المحاصصة الطائفية التي تجذّرت وتوغلت، ما تسبب في فقدان الطبقة السياسية الحاكمة إلى شرعيتها، كما تسببت في تآكل المجتمع وضعف تكويناته التي انسحبت داخل الطائفة والمذهب بينما تم نبذ مفهوم الكتلة الوطنية الجامعة.

في حوار مع "ليفانت" أشار الأمين، إلى أن انتفاضة "تشرين" تحمل الهم الاجتماعي والسياسي والحقوقي اللبناني، الذي يقاوم ويرفض الطائفية السياسية والانقسامات المناطقية وحالة الغيتو السياسي، التي من أعراضها تشكل دويلات لا تعترف بالمؤسسات الوطنية، وطالب بنبذ كل سلاح "غير شرعي" أيا كانت القوى التي تحمله، ومن بينها حزب الله.

■ **مرة أخرى، تفتح عملية تصفية "لقمان سليم" سجل الاغتيالات التي تعرّضت لها شخصيات لبنانية، خلال العقود الأخيرة، فيما تشير الاتهامات إلى تورط حزب الله فيها، أغلب الوقت، كما هو الحال، مع رفيق الحريري، جبران تويني، وسمير قصير، وحسين مروّة، وحسن حمدان (مهدي عامل)، كيف يمكن فهم الحادث الأخير على ضوء الوضع السياسي المأزوم في لبنان وانسداداته؟**

عند اغتيال شخصية معروفة وناشطة في المعارضة الفكرية والسياسية ضد قوى الأمر الواقع، فمن الطبيعي أن يشار بأصابع الاتهام إلى من كان يخاصمهم القتيل وأن يقال بأن السبب البارز لحصول الاغتيال يرجع إلى مواقف تلك الشخصية وآرائها، من ممارسات ومشاريع تلك القوى المسيطرة والتي كان على خصومة معها والمعروفة برفضها وقمعها للرأي الآخر، والاتهام السياسي للفريق الذي عارضه لقمان سليم، هو ما يقتضيه التحليل الأولي في فهم هذا الحادث وأمثاله حتى يثبت العكس.

وقد نشطت أخيراً الانتفاضة الوطنية اللبنانية العابرة للطوائف والمذاهب، والمطالبة بسقوط زمر الفساد في الحكم وبقيام الدولة ببسط سلطتها الوحيدة على كامل الأراضي اللبنانية، ورفض كل سلاح خارج عن مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وانعكس تأثير الانتفاضة على أماكن سيطرة الأحزاب والزعامات الطائفية. وقد كان لقمان سليم من رواد هذه الانتفاضة ومن المعارضين البارزين لمشروع حزب الله وأتباعه بقوة ووضوح، وكانت التهديدات توضع على جدران منزله الواقع في أماكن نفوذهم.

■ **اغتيالات الماضي، حفلت بأسماء وشخصيات كانت تؤدي دوراً مؤثراً باتجاه ما يعرف بـ"الوصاية السورية" على لبنان، مثلاً، وإلغاء الوجود العسكري السوري، إذ تلى اغتيال الحريري الأب إنهاء الوجود السوري، وتغيير في تكتيك الصراع السياسي المحلي بين الوكلاء المحليين للقوى الخارجية.. فإلى أي حد يمكن قياس وتقييم حادث لقمان سليم الذي يبرز حالة من السيولة والانفلات الأمنيين بلا أي أفق؟**

لا شك بأن اغتيال لقمان سليم يدل على ضعف المشروع القائم بربط لبنان من خلال وكلاء محليين بقوى خارجية، وأن صوت لقمان وغيره من الأصوات صار لها الأثر الكبير في كشف وإضعاف تلك القوى الممسكة من خلال سلاحها غير القانوني بالدولة وبالساحة اللبنانية لصالح تلك المشاريع الخارجية. وستزداد الأصوات وترتفع مطالبة بإنهاء سياسة الإفلات من العقاب التي طال أمدها وبإخراج لبنان من ساحة الارتهان للمحاور الخارجية والصراعات الإقليمية.

■ **ما هو مستقبل لبنان السياسي أو لنقل وضع اتفاق الطائف إثر تعالي الاحتجاجات ضد المحاصصة الطائفية والإقطاع السياسي والسعي نحو قوانين مدنية للفكاك من هيمنة أوليغاركية الحكم القائم؟**

الانتفاضة الشعبية ضد نهج الطبقة الحاكمة في لبنان مستمرة ومتواصلة، وقد فقدت تلك الطبقة ثقة الداخل والخارج، ولذلك لا بد من حصول التغيير الذي سوف يلغي منطق المحاصصات الطائفية لصالح قيام دولة المؤسسات والقانون الذي يرتكز على قاعدة المواطنة التي يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات وإن اختلفت انتماءاتهم الدينية والسياسية.

■ **صعود حزب الله السياسي رافق الصراع العسكري بالثمانينات مع إسرائيل لكن قبل تلك الفترة تواجد كجزء من سياق أوسع عرف بـ"الصحوة الإسلامية الشيعية" في ستينات القرن الماضي ونشاط المرجعيات الشيعية ومن بينهم الشيخ حسين فضل، صف لنا التغييرات (على واقع الشيعة كفكر وممارسة) والتي صاحبت تكريس الحزب لوجوده كممثل سياسي واجتماعي وأيديولوجي للشيعة وتبني مفهوم الولي الفقيه أو تعميمه بنسخته الخيمينية؟**

وجود حزب الله ارتبط بالثورة الإيرانية التي رفعت بعد وصولها إلى السلطة في ١٩٧٩ شعار تصدير الثورة خارج حدودها، فعملت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢على إيجاد مجموعات تابعة لها تحولت إلى حزب في سنة ١٩٨٣ يحمل رؤيتها السياسية ويعمل تحت قيادتها القائمة على نظرية الولي الفقيه، ولم تعارض القيادات الدينية المؤثرة في تلك المرحلة هذه السياسة الجديدة على الساحة الشيعية وتبعتها القيادات السياسية والمؤسسات الدينية خصوصاً.

بعد دخول حزب الله في الدولة اللبنانية واستيلائه على قرار الطائفة الشيعية السياسي والعسكري والثقافي، وبذلك تمكن من السيطرة على الجانب التعليمي داخل الطائفة الشيعية مما سهل له نشر أفكاره المرتبطة بولاية الفقيه. ولكن مع كل ذلك لا يمكن اختزال اللبنانيين الشيعة بحزب الله، فإن أي حزب مهما يبلغ عدد أتباعه كثرة لا يمكن أن يختزل كل الطائفة التي ينتمي إليها، فهناك أكثرية صامتة تعبر عنها أصوات مرتفعة، وقد كان لقمان سليم واحداً من تلك الأصوات الصريحة والجريئة برفضها لمشروع حزب الله في السياسة والثقافة.

■ **من مقولات سماحتكم الهامة: "إن منطق الدويلة ضد التاريخ، ولبنان اللاطائفي سينتصر".. ما هو السبيل الآمن لذلك في ظل تحركات طهران في عدد من الدول العربية من العراق إلى لبنان مروراً بسوريا وسيطرة وكلائها على مفاصل الدولة وامتلاك سلاح "غير شرعي"؟**

إن السبيل التي ينبغي ممارسته لمواجهة التطرف هو العمل على نشر خطاب الاعتدال الذي يساهم في بناء الوعي الرافض لحركات التطرف، وتضامن أصوات الاعتدال الداعية إلى قيام الدولة الوطنية بعيداً عن الأحزاب الطائفية التي تعمل على ربط طوائفها وأوطانها بالمشاريع الخارجية. وعلى الدولة أن تبسط سلطتها وتعمل على عدم الترخيص للأحزاب الدينية والطائفية التي تعمل على تقسيم المواطنين إلى ملتزمين بالدين وخارجين عنه، فالموافق لتلك الأحزاب يكون مع الدين، والمخالف لها يكون ضد الدين .

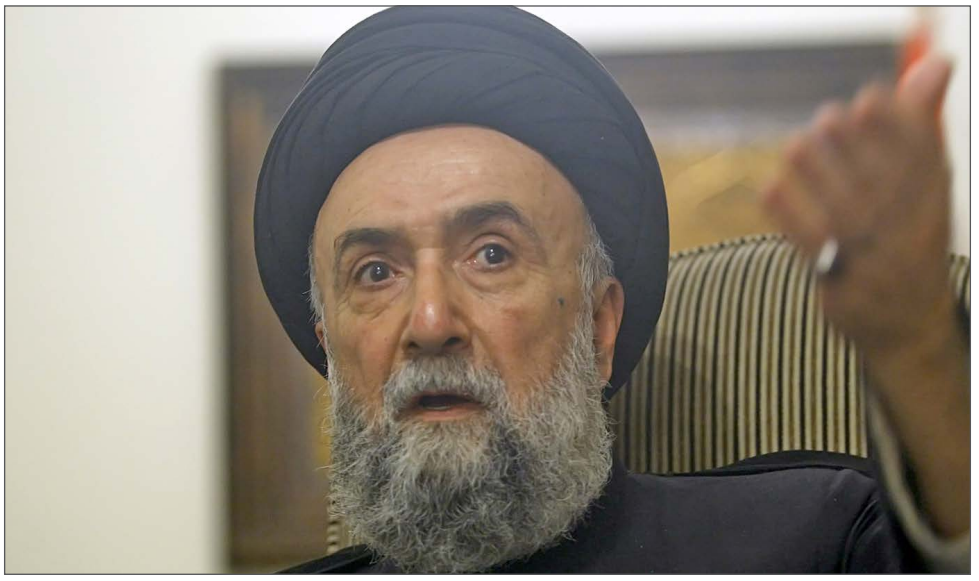

السيد علي الأمين

■ **ثمة تناقض عنيف بين مفهوم "الولي الفقيه" الذي يندرج ضمن أدبيات حزب الله السياسية لتأسيس دولة بمرجعية طائفية، وفي تبعية مباشرة لإيران تنبذ المخالفين وتبني مبدأ الدولة المدنية بقيمها المواطنية.. بصورة إجمالية ما هي تأثيرات الإسلام السياسي بجناحيه السنّي والشيعي على مستقبل الشرق الأوسط؟**

مشروع الأحزاب الإسلامية السياسية، أو ما يسمى بالإسلام السياسي الحزبي لا ينسجم مع قيام الدولة الوطنية المعاصرة وقد أثبتت التجربة فشل تلك النظريات والمشاريع التي حملتها تلك الأحزاب، وقد رأينا خروج الملايين من الناس في أماكن حكم تلك الأحزاب، فلو تحدثنا عن نظرية ولاية الفقيه، فسنرى أنها غير قادرة على الاستمرارية باعتبارها نظرية مذهبية خاصة، ولا يمكن أن تعيش في وسط فيه شيء من التعددية المذهبية، وأن تفرض وجهة نظر مذهب على مذاهب أخرى، فهذا سيؤدي لصراعات داخلية وخارجية، كما حصل في إيران المحكومة بنظرية ولاية الفقيه، وعلى العموم فإن الدولة حين تتبنى مذهباً أو ديناً ما في مقابل مذاهب وأديان أخرى موجودة داخل المجتمع، فإنها ستحدث الفرز والانقسام بين المواطنين على أساس مذهبي أو ديني وينعكس ذلك على علاقات الدولة الخارجية.

■ **المشهد الحوزوي بإيران يحفل بمعارضة غير معلنة في كافة جوانبها للنظام الإيراني من الناحية العقائدية والسياسية.. هل يمكن تفسير ذاك المشهد؟**

المعارضة غير المعلنة منتشرة كثيراً في الأوساط الحوزوية في إيران، وهذا الأمر معروف في أوساط علماء الدين وطلاب العلوم الدينية، ولكن أساليب القمع المخابراتية التي تعتمدها السلطة في نظام ولاية الفقيه تعمل بشدة على مواجهة الرأي الآخر، ولذلك لا تظهر تلك الآراء المخالفة إلى العلن، وقد كان ما جرى من قمع وسفك دماء في قمع التظاهرات نموذجاً لتلك الأساليب التي تستخدمها أجهزة السلطة في كل الساحات المعارضة لها.

■ **في الاحتجاجات بطهران تعرضت الحوزات الدينية ورجال الدين إلى الاعتداء من المتظاهرين وبلغت حد حرق مقراتهم الدينية.. ما الذي تبعثه تلك الصورة في ذهن سماحتكم؟**

تلك الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام عن قتل المتظاهرين والاعتداء عليهم في الحركة الخضراء وغيرها من التحركات التي سبقتها ولحقتها، تحدث صدمة كبيرة في النفس عندما تقع باسم الدين الذي كنا ندرس فيه أن من أعظم الكبائر قتل النفس التي عدّها قتلاً للناس جميعاً، كما جاء في القرآن الكريم (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنّما قتل الناس جميعاً).

هويّة المجلس الإسلامي السوري

عمار ديوب

أصدر هذا المجلس منذ عدّة أيام "وثيقة الهوية السورية". جاءت الوثيقة مختصرة ببنود خمسة، ويَفترض هذا أنّ هناك أمراً جللاً استدعاها. فلماذا هذه الوثيقة؟ الجلّل ذاك كما يبدو، حديثٌ سوريٌّ يتصاعد حول الدولة الوطنية وأن تتشكّل هوية السوريين وفقاً لها، أولاً وأخيراً؛ فلا هي أممية ولا قومية ولا إسلامية ولا أيّ صفة أخرى سوى أنّها تستند إلى المواطنة وحقوق الإنسان، وبالتالي، هي محاولة جديدة لتشكيل الهوية، وهناك من يشترط بذلك ويدعو إلى أمة سورية. هذا ما يبدو أنّه أثار زعماء ذلك المجلس، ومن خلفهم جماعات دينية عديدة، فتشاوروا في ليلٍ، وحدّدوا للسوريين، المسموح والممنوع؛ فما تتضمنه الوثيقة هو الحق ودونه الباطل، حيث ورد في مقدمة البنود أنّ المجلس يرفض "محاولات البعض "التشويش والتدليس والتلبيس على معالم الهوية السورية". المجلس الإسلامي

البنود الخمسة تتحدّث عن أنّ الإسلام دين غالبية الشعب السوري، وسوريا جزء من العالمين، العربي والإسلامي، واللغة العربية هي اللغة السائدة والرسمية في سوريا، والثقافة والقيم الحضارية -القصد الإسلامية- هي معرفات الهوية السورية، والمكونات التاريخية، الثقافية والدينية، مكونات أصيلة، وحقوقها مصانة مضمونة، وحرياتها متناغمة مع الهوية الأصلية؛ هذا باختصار شديد.

المجلس يؤكد أنّ هناك هوية أساسية لسوريا يُشكلها المسلمون، وهويات أصيلة أخرى "يمكن تأويلها كأهل ذمة مثلاً" يَضمنها المسلمون لهم. تأكيد الوثيقة على اللغة العربية كسائدة ورسمية، أي وحيدة، هو هدرٌ إضافي للنقاش السوري المستفيض عن اقتراح شمول الدستور للتعددية القومية واللغوية، وبالتالي البند هذا، مع بند دين الأغلبية يُشكل منظوراً رجعيّاً، ويمكن القول إنّه يضع العراقيل، وهي كثيرة، أمام تحييد الدين عن الهوية بالمعنى السياسي. الأمر عينه حينما يعرف البنود الهوية بالمكونات التاريخية، وكأنّ الهوية صيغت مرة واحدة وإلى الأبد. تأخذ الهوية الوطنية قوتها من حدودٍ رُسمت للسوريين، ومن إعلاءٍ قديم للهوية الاسلامية والعربية، وكانت حصيلة الأخيرة أنّها تحولت إلى أيديولوجيا وثرثرة كاذبة، بدلاً من تنحيتها عن مجال الهوية والسياسة، واعتبارها قضية ثقافية بامتياز، وضمن ذلك يمكن إجراء نقاشات نظرية عميقة عن علاقة سوريا ببقية البلدان العربية، وبما يعزّز مصالح كل شعب على حدى. تعزيز يقارب أهل سوريا مع العراق مع سواها، وفي ذلك يمكن الاستناد إلى العروبة والكردية والآشورية... ولكن دون أن تكون القومية، هي مرجعية المصالح أو السياسة المباشرة، فتضيع حقوق المواطنين، كما جرى من قبل.

إنّ اختلاف السوريين حول الإسلام أو العروبة أو القوميات أو الأقليات، لم يعزّز النهوض العام ولم يحصدوا منه إلّا الصراع الفاسد والقتل والدمار والتهجير والتبعية للدول الخارجية وتشويه الهوية الجامعة، بينما إذا اتفقوا على هوية تستند إلى الحقوق العامة للأفراد والمصانة عبر الدولة، يمكن أن ينهضوا بمصالحهم ودولهم، وبالتالي تصبح الثقافة الإسلامية والعربية وسواها قادرة على إغناء النقاشات الفكرية والثقافية والاجتماعية، وبما يفتح للتواصل مع المحيط "العربي والإسلامي" ودون تضحية بالوطني، وهذا يعني أنّ مصدر السياسة أو الدولة أو الدستور، يكون بتمثيلٍ أكبر لحقوق المواطنين، ووفقاً لقيم لمواطنة وحقوق الإنسان بكل مجالاتها.

مفهوم الأغلبية والأقليات، طُرِح قبل الثورة، وهي مسألة قديمة، وتعود إلى بدايات تشكل الدولة السورية، أي منذ بداية القرن التاسع عشر، وما زالت تقض مضاجع السوريين، وإذ يتمسك بها النافذين في تلك الأغلبية، و"مكونات" المجلس الإسلامي، والجماعات السياسية الدينية، فإن بقية السوريين، يميزون بين الديني والعام، فالديني تمييزي بينما العام يقتضي أن يكون لصالح كل السوريين.

إنّ سوريا لم تطوِ بعد الخلط بين التمحور حول هويتها الوطنية بالمعنى السياسي ونزوع بعض تياراتها السياسية خارج حدودها، بدلالة الدين أو القومية أو الأممية، والنزعة القومية لدى أكراد سوريا مثلاً أقوى مما هي لدى العرب، لاعتبارات كثيرة، وليست هذه المقالة مخصصة لها، وبالتالي إنّ التركيز على حقوق الكرد والسريان أو الآشوريين أو العرب يجب ألا يتعارض مع المشروع الوطني العام، أي تحقيق مسألة المواطنة وإنشاء نظام ديموقراطي والنهوض الاقتصادي والتعليمي والثقافي وقضايا أخرى. لا يمكن للمشروع الوطني هذا أن ينطلق من القومي وإلا سقطنا في المنظور القومي لرؤية الأحداث وأهدرنا حقوق المواطنين، وكذلك ليس من الديني، وحينها سنرى السوريين أغلبية وأقليات دينية متحاربة، وبالتالي الخيار الوحيد والجامع هو الوطني العام، وفي هذا الإطار يجب تعزيز مختلف أشكال الحقوق للأفراد. إذاً علينا تحييد الهويات الفرعية، ومهما تفاوتت أغلبياتها وأقلياتها، ووضعها في ثلاجة الثقافة والنقاش المعرفي، والاستناد إلى المواطنة وحقوق الإنسان، وتوسيع هذه الحقوق وشروط المواطنة، كي تتجاوز البعد الليبرالي فيها، وتُساوي بين الأفراد، وهذا يقتضي دراسة موضوع الملكية الخاصة وتحديد مجالات عملها، وبما يعطي للدولة دوراً كبيراً تحديد كيفية مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وبما يحفظ للأغلبية المواطنية حقوقها، وضمن مفاهيم المساواة الفعلية وعدم الاكتفاء بالحديث عن الحقوق المجردة.

المجلس أعلاه، وبشمول بنوده "أن سوريا جزء من العالم الإسلامي"، وكأنّه يقول إنّ سوريا خارج العالم ويحيط بها فقط العرب والمسلمين، ويقول بذلك إنّ تركيا ليست محتلّة لقسمٍ من سوريا، والفصائل السورية التابعة ليست "عميلة، وبضعها مرتزقة" لصالح تركيا. وعدا ذلك إنّ تأييد المجلس للتدخل التركي في شمال سوريا يوضح "التشويش والالتباس والتدليس" بخصوص وطنيته، التي نناقش بعض أوجهها هنا، بينما كان يُفترض بالمجلس أن يندّد بالتدخل الاحتلالي ذاك وبكل احتلالٍ آخر في سوريا، ويُعلي بذلك من شأن نفسه، ويتقدّم برؤية إسلامية تتجاوز الشأن الديني القديم، لصالح بناء هوية وطنية يتمثل فيها كل السوريين. ينطلق المجلس في بنوده من رؤية ضيقة ومحدودة، في فهمه للهوية وللسياسة بعامة، ولهذا أوضحت ضرورة تحييد الدين والقومية عن بناء الهوية الوطنية بالمعنى السياسي.

سوريا تحتاج، وقد أتمّ الصراع فيها عامه العاشر، إلى بناء هوية جامعة، تتعالى على الديني والقومي، وتحصر الأخيرات في الشأن الثقافي والروحي، والأخيرات صارت أغنى وأكثرية تعددية من هذين الاعتبارين. لا يمكن لسوريا أن تدخل بالديني أو القومي إلى العصر الحديث؛ وكي لا نبدو وكأننا نساوي بين الديني والقومي في سلةٍ واحدة، وهذا غير صحيح، فإنّ القومي يجب ألا يتعارض مع الوطني، وأن يكون الأخير منطلقاً للقومي وليس العكس، العربي وغير العربي، وألا يكون القومي هو مرجعية السياسة، والدولة والدستور والحياة السياسية بعامة.

السوريون ليسوا أمة مستقلة بذاتها، وهم عرب وغير عرب، وكذلك بقية الشعوب العربية، ولكن بناء دولة لصالح الأفراد السوريين يقتضي منهم تشكيل هويتهم الوطنية، واستناداً إلى مفاهيم المواطنة وشرعيات حقوق الإنسان، وإقرار حقوق إضافية لتنطلق من العدالة الاجتماعية والنهوض بالاقتصاد الوطني، "الصناعي والزراعي أولاً"، وبما ينسجم معها تتحرّك بقية أوجه الاقتصاد "تجارة ومال وخدمات".

من احدى جلسات المجلس - من موقع المجلس الإسلامي السوري الرسمي

الشرعيّة الثوريّة وسؤال السياسة والسلطة

جمال الشوفي

بين العنف وشرعية الاستحواذ المنفرد على السلطة جوهر مشترك، هو مقولة الغاية والوسيلة لميكافلي، فكل غاية تبرّر وسيلة استخدامها غير المشروعة تنفي شروط تكونها من حيث كونها غاية إنسانيّة، بقدر ما هي غاية تملكيّة تفترض الشرعيّة والشمول والإطلاق، وليس فقط، بل نفي الآخر كلية، لغة، ومن ثم فعلياً، وفرض وسائلها عليه تبريراً لغايتها، وهذا منزلق خطر نفسياً وسلوكياً وسياسياً يقوّض أساس الشرعية العامة للاختلاف وآلية التعاقد حوله من جهة، ويؤسس للانتفاع الشخصي والمنفرد على حساب مصلحة المجموع من جهة أخرى، وفوق هذا كلّه يجعل الوسائل مبررة كغايات تغلّفها الأيديولوجية المزينة لها كآلية عمل قسرية. السياسة والسلطة

فالغاية المحاطة بخطر أن تتجاوزها الوسيلة أدواتياً، وتتحوّل معها الوسيلة لغاية بحدّ ذاتها، تولّد العنف الذي يحمل عنصراً تعسفياً نفسياً وسلوكياً، وذلك عند غياب الغاية الإنسانيّة أولاً، فممارسة السلطة كغاية لأيّ عمل سياسي هو منتج سياسي يستلزم شرعية وجوده في حيّز عام يفترض إرادة المشاركة الجماعية على الفعل المتناسق والأدوار الممكنة الإدارية، وهذا خلاف عن شرعية مفردة تفرض إرادتها على الآخرين بفعل القوة وشرعية الأحقية والأهلية، وتبرّر وسائلها وتزينها بإقامة نظام بديل، كما زينته الشيوعية ذات يوم، فأقامت سلطة شمولية مهيمنة بغاية العدالة الاجتماعية التي نفتها جذرياً حين نفت واعتقلت مخالفيها، أو ما مارسته شرعيات نظم العسكر في حواضن الشرق الذي نعيش، قومية كانت أو إسلاموية أو تنوس بين هذا المثلث بعامة، فحوّلت البلاد والعباد لخراب.

تستطيع علوم النفس تبرير العنف كردة فعل، لكنها لا يمكنها أن تضع له الأسس المنهجية والمعرفية لشرعنته كممارسة مستدامة، وأيضاً تقوم على ترويض حامليه بأدوات شخصية مفردة من خلال علاجات نفسية وسلوكية شخصية بذاتها، لكن في موضوعات السياسة وحكم البشر والمجتمعات يحيل السؤال إلى البنية العامة وشروط علاجها العام لا الشخصي والمفرد، وهذا فرق واحد، فبقدر ما تكون القدرة خاصة فردية، والقوة المستخدمة كمرادف للعنف، هي كلمة مرادفة لقوى الطبيعة التي يسعى العقل البشري لكشف العماء عنها وتسخيرها لمصلحته، تكون السلطة ليست قدرة البشر على أن يعملوا معاً وحسب، ولكن أن يعملوا بطريقة متناسقة، ومتبادلة الأدوار تفترض شرعية الجميع بشكل متساوٍ، حقوقياً، ومختلف، إمكانية وأدواتاً.

فقوة الحكم والسلطة في معناها ومضمونها هي تصوّر رضائي أو طوعي، تعتمد على اتفاق جماعة من الفاعلين الاجتماعيين على كيفية تنظيم ممارساتهم الحياتية المتعددة، وتحديد وتنظيم دور الأفراد لأداء هدف عام متفق عليه، فهي ضرورية لأي هيكل تنظيمي اجتماعي كسلطة أو إدارة عمل ما، ولابد أن تكون قوته في الاقتناع الحر على شكل تداوله، وهذا خلاف عن ممارسة سلطة القوة وشرعيتها الثورية. ومن ثم تكون القوة هنا قوة اجتماعية إيجابية، وإلا يصبح الكيان السياسي القائم هو اغتصاب وتعسف السلطة، وخلافاً للشرعيّة الثورية المحملة على النزعة النفسية والثأرية هي فعل بشري يذهب باتجاه عدم نكران دور السلطة كفعل بشري مقوّمه الأساس العقد الاجتماعي الذي أسسته ثقافة عصر الأنوار، هي شرعية الفعل السياسي والعمل الحكومي الذي يقوم على نفي موضوعة العنف المرتبطة بأفكار الطاعة والإرادة والهيمنة وحكم الإنسان للإنسان، وتقتضي بالضرورة العمل السياسي الشرعي ضمن المجتمع لتصل بالضرورة لحكم البشر للبشر بعيداً عن الإكراه والتعسّف والتسلّط وبالضرورة العنف.

في سياق المسألة السورية، تمّت ممارسة الشرعيّة الثوريّة تلك من قبل غالبية الصنوف، سلطوية كانت أو معارضة، وما ينوس بينهما. فبرزت مقولة ماوتسي تونغ "السلطة تنبع من فوهة بندقية"، والتي أوجدت أكثر أشكال الطاعة، أكثر القيادات فاعلية، ولكنها أبداً لم تنتج السلطة بمفهومها السياسي وأقلّه الإداري في التعامل في شؤون البشر، فمن فوهة البندقية يمكن أن تحصل على شرعية مؤقتة للسلطة، لكن تنفي جذور السلطة كعمل سياسي من حيث المبدأ، وهذا هو حديث السوريين لليوم وسؤالهم: من يمتلك سلطة سياسية في سوريا؟

ثمة من شارك سياسياً ولفظياً جبهة النصرة، المتطرّفة دينياً، وتأييد أية بندقية لإسقاط النظام في مقابل استقدام كل ميليشيات القتل العنفية المطالبة برأس الحسين قبل 1400 عام مضت. ومنها من أيّد اجتثاث العلويين والأقليات جميعاً على أساس أنّها شرعية ثورة السنة في إصباغ الشارع الإسلامي السني لشارع يكتنفه الإرهاب ومولد وحاضن له.

ومنها من عمل وفق مشروعية سيطرته العسكرية، سلطة ومعارضة، حتى لو فني الآخر كلية، مشرّعاً كل أشكال الخطف والتعسف والقتل والسحل في مناطق سيطرته العسكرية ضد قوى المجتمع المدني والأهلي، مصدر الحكم والتشريع، والذي كانت لأجله وجود السلطة القائمة بالأساس أو المولدة للثورة ضدها، وليس فقط، بل مصدر كل سلطة.

ومنها من مارس شرعيته الثورية النفسية رافضاً التشاركيّة والعقلانية كضرورتين لازمتين لتقويم اعوجاج كل ما سبق وتصويب بوصلته، ما أخر ويؤخر أي جهد ثوري أو سياسي للوصول لمفاعيل التغيير السياسي اجتماعياً ومحلياً، وما يمكن أن يُبنى عليه دولياً في ذات السياق، حيث إنّ الحوامل المجتمعية والتناقضات الحادة فيه هي التي تقود لتخيره، وهذا مختلف كلية عن فرض الشرعية على مسار التناقضات والحوامل هذه تحت عنوان التغيير القسري والشرعية الثورية، فالسلطة والعنف في تناقض دائم، والعنف هو ليس مقوّضاً للسلطة وفقط بل طارد لكل عمل سياسي أو مدني.

ثمة اليوم حوار شاق يخوضه السوريون: من يمثلني؟ سؤال يحمل في طياته العودة لحكم الشرعية حزباً أو قوة عسكرية أو إرادة فردية، لتجد في كواليس المعارضة السورية هذا التباين الحاد بين مقومات الكتل السياسية المتنافسة على شرعية تمثيل السوريين ومطالبهم، وحدة التنافس الشرعوية هذه تكتنفها أحلام القيادة المفردة ونزعة رفض الآخر الكلية من باقي الأطياف إلا ذاته، وهذه لا تختلف أبداً عن سؤال السلطة القائمة ذاتها التي تمارس شرعيتها العنفية بعدم الاعتراف بالمختلفين عنها سياسياً وفكرياً، وتصرّ بصلف على الاستفراد بحكم سوريا حتى لو باتت خراباً.

فهل يمكن اليوم أن يجد السوريون سؤالاً مختلفاً لهم: من يشاركني؟ من يمدّ يده لحمل تركة السوريين الثقيلة بعد 10 سنوات من ممارسة كل صنوف الشرعيات؟ من يتحمل المسؤولية معي ويشكل رافعة للتشارك في وحدة المصير والهوية، بعد سنوات من تذررها وتشتتها بين ألف مصير ومصير دونه؟ من يدخل بوابة السياسة معي بعد أن حولتنا الأيديولوجيات لقبائل سياسية متناحرة تغزو بعضها البعض، وتسبي أفكار بعضها البعض، وتمارس كل عفن التاريخ القابع فينا، لكن بصورة منمقة "تغثي" على النفس؟ من يمكن أن يكون سورياً في زمن باتت كلمة السوري عبئاً على كل مسامع الدول، وباتت المشاريع ما دونها قيد التداول والتنفيذ؟

فهل سيبقى سؤال من يمثلنا ذا شرعية ثورية جزافية، أم لابد من فتح بوابات الأسئلة الأخرى؟ السياسة والسلطة

من مظاهرة في مدينة السويداء السورية

جنود من جيش دفاع قره باغ أثناء توجههم الى جبهة القتال

خطط لاستبعاد إيران من إطار مشروع الحزام والطريق

أنس ماماش

في الحرب الأخيرة التي شهدتها المنطقة بين أرمينيا وأذربيجان، والتي دامت 44 يوماً، والدعم الذي قدمته تركيا للأخيرة من خلال الجماعات الجهادية التي استقدمتها من سوريا وليبيا لتحارب مع أذربيجان ضد الجيش الأرمني، والتي كانت السبب الرئيس في كسب أذربيجان للحرب على طاولة التسوية المقررة في التحكيم الروسي. مشروع حيث سعت تركيا جاهدة لتنفيذ رغبتها في تطوير مشروع الطرق مع الصين، ولعدم استطاعة أنقرة أن تجد لنفسها مكاناً على كل من طريق الشمال، الذي سيمر عبر روسيا ضمن المشروع الصيني "الحزام والطريق"، أو ما يُعرف (طريق الحرير الجديد)، وكذلك من الطريق الجنوبي الذي سيمرّ عبر إيران، وبالتالي تعرّضت خطط تركيا لفتح ممر وسطي يبدأ من (ناختشيفان إلى أذربيجان مروراً بالأراضي الأرمنية) للتحدّي الكبير نتيجة الحركة المرورية الدبلوماسية الإيرانية التي قامت بها حكومة طهران مؤخراً.

تحاول تركيا من خلال فتح هذا الممر (ناختشيفان) الوصول إلى مناطق آسيا الوسطى، ولكي تصل أنقرة لهدفها هذا تسعى جاهدة لإبرام محادثات السلام تحت الوصاية الروسية بين حكومتي باكو ويريفان. وكما هو معروف، قامت تركيا بتوقيع اتفاقية التعاون التجاري مع أذربيجان (خط أنابيب غاز ناختشيفان)، والتي حققت ما يقارب 4 مليارات دولار من الأرباح، حيث تجد تركيا أنّ فتح هذا الممر الذي يمر من أرمينيا وصولاً بأذربيجان مرتبط تماماً بتقدم هذه الاتفاقية بشكل أفضل، وبالتالي تكون أنقرة قد ضربت عصفورين بحجرٍ واحد وهو كالتالي:

وباعتبار أنّ تركيا تشكّل الممر الذي يربط آسيا الوسطى بأوربا، تقوم أنقرة باستغلال هذه الميّزة من خلال تطوير مشروع (الممر المركزي البديل) ليكون بديلاً عن الممرين البريين اللذين يمران جنوباً من إيران وإلى الطريق السريع الشمالي من روسيا، محاولة تعطيل طهران وموسكو للوصول إلى المشروع الصيني طريق الحرير.

يبدو أنّ التحرّك التركي لأجل تحقيق هدفه بفتح الممر محكوم عليه بالفشل، ذلك بسبب العلاقات الروسية والإيرانية الجيدة، والتي تطورت في السنوات السابقة مع الصين، فمشاريع التوليد والطرق في إيران أقوى بالمقارنة مع تركيا هذه من جهة، ومن جهة أخرى موقع إيران البحري له أهمية حيوية لمشروع طريق الحرير بالنسبة للصين، وكذلك العلاقات الاستراتيجية العميقة التي تجمع طهران وبكين، واعتماد الأخيرة على النفط الإيراني الذي أصبح أرخص نتيجة الحظر الأمريكي، بالتالي تكون إيران أكثر امتيازاً في هذا المشروع من تركيا.

في واقع الأمر، تم توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي شامل بين الصين وإيران في عام 2016، ونتيجة لهذه الاتفاقية دعمت الصين مشاريع القطارات عالية السرعة في إيران منذ عام 2017. في الوقت نفسه، تريد الصين القيام بأنشطة نقل النفط في مضيق هرمز.

في هذا السياق، تحاول الصين بناء موانئ جديدة في إيران، تراها شريك لا غنى عنه في النقل البري والبحري في مشروع الحزام والطرق.

في الحقيقة، إنّ ما يقلق إيران سعي تركيا في تحقيق مخططها لفتح ممر بينها وبين أذربيجان، هو التأثير السلبي الذي سيطرأ على حركة بيع الغاز الطبيعي الإيراني، فعند وصول الغاز الأذربيجاني إلى تركيا سيُقلل الاعتماد على غاز إيران، بل سيُقطع التدفق الطبيعي للغاز الإيراني، ذلك لأنّ إيران هي المورد الوحيد والكبير للغاز الطبيعي لتركيا من جهة، ومن جهة أخرى، دور إيران في مشروع الحزام والطريق، حيث إنّ طهران تشكل العمود الفقري للمشروع، وبالتالي هذا الممر يهدّد بضرب مصالح إيران في عدة اتجاهات، لذا ستستخدم طهران نفوذها على أرمينيا وستبذل قصارى جهدها لمنع فتح هذا الممر أو تأخير فتحه على الأقل في الوقت الراهن.

إنّ الهدف الرئيس من الحرب التي خاضتها باكو، والتي كانت مدعومة بالجهاديين المرسلين من قبل تركيا لناغورنو كاراباخ، ليس فقط من أجل استعادة الأراضي الأذربيجانية المحتلة كما تدّعي باكو، إنّما الهدف الحقيقي والأهم هو تنفيذ المخطط التركي في فتح هذا الممر، فناغورنو ليست مهمة للغاية بالنسبة لأنقرة بقدر أهمية فتح ممر ناختشيفان عبر أرمينيا لتصل تركيا من خلالها إلى الجمهوريات التركية الصغيرة (الدول التي تتحدّث اللغة التركية) في آسيا الوسطى، وبالتالي ستقع تركيا مجبرةً تحت رحمة حكومة أرمينيا، وعلى ما يبدو إنّ مشروع "الحزام والطريق"، الذي ينال اهتماماً شديداً من قبل تركيا، محكوم عليه بالفشل.

المثير للاهتمام، وعلى الرغم من خسارة أرمينيا لأجزاء من أراضيها في العمل العسكري الأخير، لكنها ما تزال صاحبة الموقف واليد الأقوى، فحكومة يريفان تدرك تماماً مدى أهمية هذا الممر بالنسبة لكل من أنقرة وباكو، أنقرة التي لم يتم تضمينها ضمن محادثات التسوية التي حدثت تحت الوصاية الروسيّة، وبالتالي لن تسمح أرمينيا بفتح هذا الممر بسهولة ودون تنازلات كبيرة من الجانب الأذربيجاني، فناختشيفان أكثر أهمية من ناغورنو بالنسبة لتركيا، وفي الأيام القليلة القادمة قد يكون من الممكن رؤية عودة أجزاء من الأراضي التي خسرتها أرمينيا لسيطرتها مرة أخرى، في حال حدوث تنازلات كبيرة قد تقرّر جمهورية أرمينيا وقتها فتح هذا الممر، وهذا مجرد احتمال، وحينها سيتضح الموقف الإيراني والروسي، والذي سيكون على الأغلب حاسماً.

لقد خططت تركيا ضد إيران في القوقاز كثيراً، ولكي تحافظ تركيا على طرق تجارتها من جهة، ولتصل الصين بأوروبا من جهة أخرى، وكذلك لتصل هي أيضاً وعن طريق أذربيجان إلى الجمهوريات التركية الصغيرة في آسيا الوسطى، لا بد لها من المكافحة لأجل تنفيذ خطة الممر المركزي البديل، وبالطبع إيران لن تقف مكتوفة الأيدي. حيث تعمل طهران على مجموعة من الصيغ تهدف إلى تعطيل المسار التركي.

إنّ إيران ولكي تحافظ على دورها في مشروع "الحزام والطريق" تاركة تركيا وراءها، اتّخذت طريقاً يبدأ من العراق مروراً بسوريا ولبنان، لتصل حكومة طهران من خلالها إلى البحر المتوسط، حيث أجرى وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، مؤخراً اتصالات دبلوماسية مع باكو وموسكو وتبليسي ويريفان. تتم هذه الزيارات في وقت تمّت قراءة عميقة منه لمنع مصالح تركيا في المنطقة.

المجموعة الثلاثية الأولى: تتولّى روسيا منصب الحكم وفقاً للصيغة، باعتبارها صاحبة النفوذ الأقوى في المنطقة، إلى جانب القوتين الإقليميتين، إيران وتركيا. المجموعة الثلاثية الثانية: أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، الدول الثلاث الصغيرة، وذات القوى المحدودة في المنطقة، حيث تدعّي تركيا بأنّها ستجعل الجميع يقبلون هذا الصيغة كما تدّعي بأنّه لن يكون مصدر ضرر لأحد.

السؤال الذي يطرح نفسه، في حال تم فتح الممر المركزي البديل، هل من المعقول عدم تضرّر المصالح الروسية والإيرانية؟.

في ذكرى انتصار "الخمينية"

طارق عزيزة

تحت طبقات سميكة من التراث الفقهي ومدوّنة الأحاديث والمرويات الدينية الخاصّة بالشيعة الاثني عشرية وأئمّتهم وعلمائهم، تقبع حالة سياسية عُرف عنها معارضتُها المستمرّة لسلطات الحكم المتعاقبة في التاريخ الإسلامي عموماً، وفي طوريه الأمويّ والعباسيّ على نحوٍ خاص، شكّلت الأساس الذي بني عليه المذهب الشيعي. تغليف الموقف السياسي ذاك بغلاف ديني، كان واحداً من التمظهرات الأولى لتسييسِ الدين وتديينِ السياسة في الإسلام، وهي مسألة ترسّخت لدى الشيعة حتى أضحت جزءاً أساسياً من صلب عقيدتهم، التي تدور حول نظريّة "الإمامة"، وما تفرّع عنها من "ولاية الفقيه" أو ما يسمّى "نائب الإمام الغائب".

لكنّ فكرة "ولاية الفقيه" تعزّزت على يد "آية الله خميني" الذي أعطاها أبعاداً جديدة لم تُعرف من قبل، وأقام على أساسها نظامه المسمّى "الجمهورية الإسلامية" في إيران، بعد أن استطاعت "الحركة الإسلامية"، بقيادته، قطف ثمار الثورة الشعبية التي أسقطت نظام الشاه، في مثل هذه الأيام من عام 1979.

وإذا كان تحالف السلطة السياسية مع سلطة رجال الدين إحدى أشهر وصفات الاستبداد وأكثرها نجاحاً، فإنّ ما يفوقها تسلّطاً واستبداداً هو اجتماع السلطتين السياسية والدينية في قبضة واحدة تتحكّم في دين الناس ودنياهم، فتدّعي أنّ سياساتها وحروبها وعداواتها وصداقاتها وتحالفاتها ومكائدها، تنطلق جميعاً من أوامر "إلهية" مزعومة. هذا ما فعله الخميني و"آيات الله" منذ استيلائهم على الحكم في إيران، وهو النموذج الذي أرادوا تحت شعار "تصدير الثورة" نشره في المنطقة للهيمنة عليها. من حظّ لبنان العاثر أنّه من الوجهات التي وصلتها بضاعة الخميني باكراً على أيدي "الحرس الثوري"، وسرعان ما "ازدهر" سوقها بالدعاية والمال والسلاح، حتى انتهى البلد رهينةً في يد "دولة خمينية" تُدعى "حزب الله".

في ستينات وسبعينات القرن الماضي، وبما حملته من أفكار وأيديولوجيات وطنية وعلمانية، تمكّنت الأحزاب اليسارية والقومية في لبنان من الانتشار في الأوساط الشعبية الفقيرة والضواحي المهمّشة، فاجتذبت أعداداً كبيرة من شبّان الشيعة، وخلال الحرب اللبنانية قاتل كثيرون منهم في صفوف القوات المشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. غير أنّ الحال تغيّر مع ظهور "حزب الله" ضمن أجواء الاقتتال الطائفي، إذ سعى "الحزب الخمينيّ" الناشئ إلى استنفار الانتماء الديني والإيمان الشخصي لدى الشيعة، لاسيما الشباب الأصغر سنّاً، وعمل بشتّى الوسائل على تحويله إلى عصبية وولاء أعمى للطائفة، لكن عبر الحزب الذي زعم الدفاع عنها والتعبير عن هويتها ومصالحها، والتي يقرّرها الحزب طبعاً. فالهويّة الشيعية المستحدثة اكتست ملامح خمينيّة، والمصلحة باتت تتحدّد بما يخدم "الجمهورية الإسلامية" ومشروعها.

لقد نجح "حزب الله"، إلى حدّ كبير، في السطو على هوية وثقافة الشيعة في لبنان، وفرض عليهم هويّة غريبة عنهم، جعلت منهم أدواتٍ في مشروع الهيمنة الإيرانية. وكأيّ حركة دينية مسلّحة ذات مشروع سلطوي شمولي، لا يقبل "الحزب الخميني" بأقلّ من الطاعة التامّة والخضوع المطلق لسلطته، دون اكتراث لأي اعتبارات أخلاقية أو قانونية أو اجتماعية أو دينية أو سواها. لذلك لم يتورّع يوماً عن استخدام القوة لإخضاع المخالفين أو المعترضين، من الشيعة قبل غيرهم، معتمداً أساليب القتل المعنوي المترافق مع الترهيب والعنف العاري، من تهديدٍ وخطفٍ وتعذيبٍ وصولاً إلى الاغتيال، وما جرى مع لقمان سليم شهيد الكلمة الحرّة، ليس إلا حلقة في سلسلة نهج فاشي يعتمده "حزب الله"، ومن ورائه إيران، في إسكات كلّ معارض لهذا المشروع التسلّطي الطائفي البغيض.

إنّ "حزب الله" يشكّل القاعدة التي مكّنت "الجمهورية الإسلامية" من تحقيق جزء أساسي من استراتيجيتها في المنطقة، فلم يقتصر تأثيره على لبنان، وإنّما وصل إلى كلّ بقعة أرادت إيران العبث فيها. فالتجربة التي اختبرتها الخمينية في سياق الحرب اللبنانية جرى تعميمها لتشمل اليوم سوريا والعراق واليمن، واليوم تنشط عشرات الأحزاب والحركات والمنظمات الدينية/ العسكرية الشيعية التي ترعاها إيران، وتمارس التكفير والتفجير والإرهاب، بفتاوى "الولي الفقيه" ووكلائه. حتى "الجهاد العالمي" لم يعد حكراً على السلفيين الجهاديين السنّة، فالميليشيات الشيعية متعددة الجنسيات تعبر الحدود، وتقاتل من دولة لأخرى وفق توجيهات ملالي إيران. والذين التحقوا بهذا المسار كفّوا عن كونهم "مسلمين شيعة" أو شيعة لبنانيين أو سوريين أو عراقيين، ليصبحوا "شيعة خمينيين"، أي إنّهم يؤمنون - من حيث دروا أم لم يدروا - بنسخة شيعية معاصرة، جرى تعديلها أيديولوجياً وسياسياً على يد النظام الثيوقراطي الذي أسّسه الخميني، وفق متطلّبات مشروعه التوسّعي.

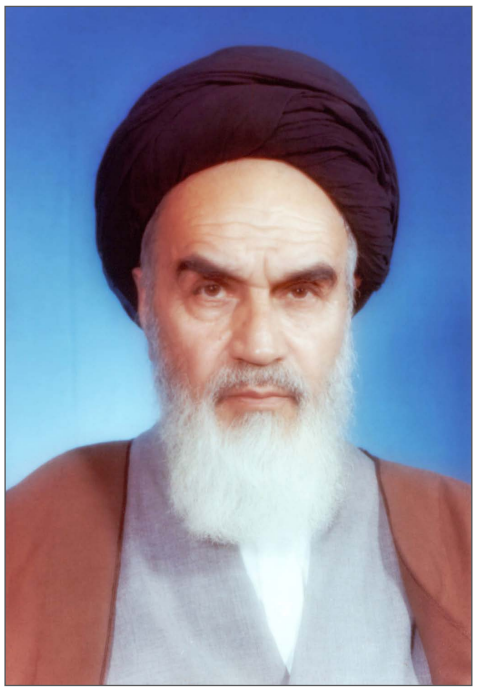

"آية الله خميني"

ما سبق يوجب القول بأنّ التطرّف الديني العنيف، أو "الإرهاب"، وكذلك استخدام الدين سياسياً، وسواه من مخاطر تولّدها أو تكرّسها ظاهرة "الإسلام السياسي" ليست من اختصاص حركات وأحزاب "الإسلام السياسي" بشقّه السنّي فقط، على ما يعتقد و"ينظّر" كثيرون، منطلقين من دوافع طائفية أو مصلحية. فالكلام نفسه ينطبق على "الإسلام السياسي" الشيعي، والذي يزداد خطره يوماً بعد يوم نتيجة الجهد الإيراني الحثيث في نشر لوثة التطرّف المذهبي وآفة الإرهاب في أوساط المسلمين الشيعة، كرمى لأطماع "الجمهورية الإسلامية" التي تتغذّى على أشلاء البشر والأوطان.

كاتم صوت إيراني في لبنان

غسان المفلح

قال "حزب الله"، في بيان أصدره مساء اليوم الخميس، إنّه "يستنكر قتل الناشط السياسي لقمان سليم"، وطالب "الأجهزة القضائية والأمنية المختصّة بالعمل سريعاً على كشف المرتكبين ومعاقبتهم". ودعا "حزب الله" إلى "مكافحة الجرائم المتنقلة في أكثر من منطقة في لبنان، وما يرافقها من استغلال سياسي وإعلامي على حساب الأمن والاستقرار الداخلي".

كان لقمان سليم (58 عاماً) ينتمي إلى الطائفة الشيعية، لكنه كان من أشد المنتقدين للقوة الشيعية والسياسية والعسكرية الأكبر في لبنان، حزب الله المدعوم من إيران. ولم يمنعه ذلك من تركيز كل عمله ونشاطه، في منزله في حارة حريك في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل حزب الله، حيث أقام مركز "أمم" للأبحاث والتوثيق. كانت الكثير من مداخلاته التلفزيونية، في الآونة الأخيرة، تتناول حزب الله، الذي كان سليم يعتبر أنّه يأخذ لبنان رهينة لإيران. لم يتردّد في انتقاد كل الطبقة السياسية المتهمة بالفساد والعجز في لبنان.

واستعانت مراكز أبحاث عدة ومنظمات غير حكومية ودولية بخبرته ومنشوراته، بسبب استقلاليته وجرأته في تناول أكثر المواضيع حساسية. كما تناول لقمان سليم في منشوراته قضايا تبييض الأموال لإيران ولحزب الله في لبنان وخارج لبنان. لقمان سليم، اتفقنا أم اختلفنا مع ما يطرحه، لكنه كان ناشطاً لبنانياً يتوق إلى دولة لبنانية تخلو من السيطرة الإيرانية عبر سلاح حزب الله. لقمان سليم صاحب رأي وناشط مدني وناشر وكاتب، لم يحمل بندقية، قتل في الرأس بكاتم صوت، بعدما أعلن الطب الشرعي في لبنان، يوم الخميس الماضي، أنّ الناشط والمعارض الشرس لحزب الله، لقمان سليم، أصيب بـ5 طلقات نارية، أربع منها في الرأس وواحدة في الظهر، بحسب ما أفادت الوكالة الرسمية. ظهرت معلومات جديدة صادمة، إذ كشفت مصادر طبية لـ"العربية"، أنّ لقمان سليم تعرّض للتعذيب قبل قتله، بحسب القوات اللبنانية، هذا مؤشر على أنّ المجرم أراد إيصال رسالة في ظلّ هذه الأجواء الملبدة بالماكرونية والبايدنية، التي تريد رعاية إيران من جديد، علماً أنّ هذه الماكرونية والبايدنية هي نسخ من سياسة غربية تتزعمها أمريكا وفرنسا تاريخياً في التعامل مع الملف الإيراني. هذا الاغتيال اختبار لسياسة بايدن في لبنان. هذه من الرسائل التي حملها هذا الاغتيال.

عندما يسارع حزب الله إلى إصدار بيان ينفي فيه مسؤوليته عن الاغتيال ويطالب بالتحقيق في مقتل سليم، هذا البيان يعتبر خطوة سياسية يستخدمها حزب الله بعد كل عملية اغتيال قام بها في لبنان، منذ تأسيسه بداية الثمانينيات، حتى إنّه كان يدين خطف الدبلوماسيين والمدنيين بعد تأسيسه في الوقت الذي كان يفاوض فيه أمريكا والغرب على إطلاق سراح المخطوفين. بقي حزب الله يصدر بياناً بعد كل عملية اغتيال يقوم بها. لقمان سليم كان يدرك ذلك، وكتب عدة مرات وتحدّث عدة مرات عن أنّه إذا تعرض لمحاولات اغتيال، فإنّ حزب الله سيكون خلفها. حزب الله في بيانه هذا إنما يؤكد بأنّه حان الوقت، لكي ينتقم ممن يفتحون ملفاته في المخدرات وقتل الناس وفرض الأجندة الإيرانية على اللبنانيين.

علينا أن نوسّع أفق رؤيتنا لأوضاعنا كشعوب في سوريا ولبنان والعراق واليمن والبحرين. أليس تصريح وزير خارجية بايدن الجديد أنّه يجب عدم تصنيف الحوثيين كمنظمة ارهابية، هو رسالة لحزب الله وإيران، بأنكم الآن أكثر أماناً؟ أليس تعيين روبرت مالي مسؤولاً للملف الإيراني في إدارة بايدن رسالة أخرى لحزب الله؟ في كلمته التي افتتح فيها ممارسة عمله، ركز أنتوني بلينكن على اليمن دون اهتمام بسوريا أو لبنان أو العراق، ولولا القليل كاد أن يحمّل كل الأطراف المسؤولية ما عدا إيران.

إننا كشعوب محكومون باستطالات أمريكا في المنطقة، ومعها استطالات فرنسا في لبنان مثلاً. هذه قضية أسس لها أوباما على نحو متين.

بغض النظر عن أنّ الاستراتيجية الأمريكية عموماً، مؤسسة على دعم كل ما من شأنه قتل شعوبنا، لكن أوباما، وفقاً لرؤيته، ترك بصمته على هذه الاستراتيجية، حيث عمل على تأسيس حالة تكون إيران فيها سيدة القتل مع روسيا في سوريا، ولوحدها في العراق ولبنان واليمن. رغم محاولات دونالد ترامب إضعاف هذه السياسة تجاه إيران، إلا أنّ الملف الأوبامي كان من المتانة بحيث يحتاج إلى تغيير استراتيجي تجاه إيران، وهذا ما لا تستطيعه حتى لو أرادت إدارة ترامب. لهذا من يتحمل سياسياً مسؤولية اغتيال لقمان سليم ليس حزب الله وإيران فقط، بل أيضاً التدخلية الفرنسية والأمريكية في مستقبل شعوبنا.

وهي تدخلية تنحو دوماً باتجاه تكريس حالة القتل من قبل قوى الأمر الواقع في السلطة في غالبية بلداننا. نظام الملالي ليس خطراً على شعوبنا فقط، بل هو الخطر القاتل على الشعب الإيراني نفسه، هذا ربما ضرر جانبي عند الساسة المتدخلين الغربيين في قتل شعوبنا. السؤال كيف هو الخروج من هذه الحالة التدخلية بالذات؟

وداعاً لقمان سليم.. تم اغتيالك لأجل ألا يعلو صوت على صوت القتلة الملالين في لبنان.

الفيتو.. حق التواطؤ مع القتلة

مزن مرشد

عادة ما نقف كمتفرجين فقط، على ما يحصل من مسرحيات سياسية داخل أروقة الأمم المتحدة، وكأننا لا نملك الحق، أو نخشى التطاول على قامة هذه المنظمة لنطالبها بالإصلاح، مثلها مثل أي مؤسسة أخرى في العالم، وتحديداً جهازها الأهم "مجلس الأمن" الذي لم ينصف يوماً قضية عادلة إلا بقرارات، لا يلتزم بها أحد بالرغم من أنّ قراراته ملزمة.

ما يزيد الطين بلة، عندما تكون القضية شائكة وتمسّ الأعضاء الدائمين أصحاب حق النقض الفيتو، عندها تذهب الحقوق، ويُحمى القتلة، وتنتهك حرمات البلاد، وهذا ما عرفناه دائماً في تاريخ المجلس منذ تأسيسه، وما كنا شهوداً عليه ولمسناه بأيدينا خلال العشر سنوات الماضية.

فما الداعي اليوم أن تبقى هذه الدول الخمس تملك الواحدة منها التعطيل بالاستخدام السيئ لحق النقض، ضد قرارات بعينها مهما كانت محقة، ضاربة بعرض الحائط كل ما يتم من جهود، وكل ما يحصل على الأرض من كوارث، فقط لأنّ قراراً لم يتوافق مع أهواء إحدى الدول الخمس أو يضر بحليف لها.

أفهم تماماً، كيف تشكل المجلس، والضرورة التي أنتجت الأعضاء الخمس الدائمين وحق الفيتو، ولكن هل بقيت هذه الأسباب منطقية اليوم لبقائهم كما هم؟.

اتُهم الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس، أخيراً، خلال مناقشة حول مستقبل هذه الهيئة نظمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشلّ عمل المجلس، وتغليب مصالحهم المتنافسة على النية التي من أجلها شكّل المجلس، وتهديداتهم المستمرة باستخدام حق النقض.

بالطبع ليست هذه الدعوة لإصلاح عمل المجلس بجديدة، ولا هي مطلب دول بعينها، بل كانت مطلباً منذ العام 1995 عندما أعلن بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك: "سيصبح مجلس الأمن غير شرعي إذا لم يتم إصلاحه بعمق". في نوفمبر الماضي، وخلال مناقشات الجمعية العامة، ندّد رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، الوزير التركي السابق، فولكان بوزكير، بشدة بسلوك الدول الخمس الكبرى، موضحاً أنّ المجلس فشل في مسؤوليته في الحفاظ على السلام الدولي بسبب المصالح المتنافسة لأعضائه الدائمين واستخدامهم المتكرر لحق النقض، ليصبح المجلس عاجزاً تماماً عن تحقيق هدفه الأساسي الذي أُنشئ من أجله.

الأمم المتحدة، تحديداً، لم يتم تعديل أي بند من نظامها الأساسي (الميثاق) منذ تأسيسها حتى اليوم، بالرغم من كل المتغيرات التي طرأت على العالم، منذ سبعين عاماً ونيف، وهو عمر إعلانها رسمياً، فقد كان العالم مختلف تماماً عما هو الآن، وحتى صراعاته لم تكن كما هي اليوم، ولذلك نراها لم تنتج أي حلول ذات فائدة، حتى بدأنا نفقد الأمل فيها وبأجهزتها.

في مطالعة واقع هذه المؤسسة الجامعة، نرى بوضوح أن لا أحد يريد إصلاح مجلس الأمن، خاصة عندما يتعلّق الأمر بزيادة عدد الأعضاء الدائمين ومنحهم حق النقض، أو إلغائه.

بنيت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أدرك العالم أنّ الحرب لا تجلب سوى الويلات، فكان من الضروري إنشاء مؤسسة تعكس توازن القوى آنذاك، وأعطي الفائزون في الحرب (الحلفاء) العضوية الدائمة وحق النقض، فهل يعكس هذا التمثيل الوضع الحالي للعلاقات الدولية؟ مثلاً لا يوجد مقعد دائم في المجلس لأي بلد أفريقي، في حين أنّ 8 من أصل 10 عمليات حفظ سلام تجري في أفريقيا، ولا يوجد أي دولة عربية تملك مقعداً دائماً، مع العلم أنّ ثلث الصراعات العالمية تجري في منطقة الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية هي أكبر القضايا في العالم منذ تأسيس دولة إسرائيل حتى اليوم.

بشكل عام، لا يمكن لما يسمى بالبلدان الناشئة أن تبقى في المرتبة الثانية بينما تستمر أهميتها الاقتصادية والسياسية في النمو، ولا بد أن تعاد صياغة الأعضاء الدائمين ليحق لكل قارة أن تختار الدولة التي ستمثلها، ولتكون العضوية عادلة لا بد من انتقاء دول تعتبر صاحبة قضايا لابدّ من الدفاع عنها بنفسها، والمشاركة الحقيقية بحلها، وبالطبع ليس هذا بالأمر السهل في ظل التناحر بين الدول وتضارب المصالح داخل القارة الواحدة، والدول المتجاورة بالحدود.

لكن الخطوة الأولى يجب أن تبدأ حتى لو كان ذلك على الورق، مجرد الاعتراف بضرورة الإصلاح سيكون بمثابة إشارة الانطلاق.. ويبقى السؤال الشائك حول حق النقض، فلماذا يبقى هذا الحق بيد الدول الخمس الكبرى؟ لماذا لا يلغى لتؤخذ القرارات داخل المجلس بطريقة ديمقراطية ومراعية لمصلحة السلام في العالم، دون الحاجة لمحاباة هذه الدول التي لم تستخدم هذا الحق (النقض) إلا في تعطيل قرارات أُريد منها وقف العنف والدماء في أماكن كثيرة من العالم، وفي أهم بقع الصراع؟.

يبقى هذا الكلام محض أحلام، لنا نحن الحالمين بالعدالة والسلام، وندرك صعوبة التحقيق، لأنّ أي إصلاح لمجلس الأمن سوف يتطلب مراجعة الميثاق الأساسي، أي موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين وأغلبية 3/2 في الجمعية العامة، وهنا نعود لنقطة الصفر.

للتذكير فقط، إنّ روسيا التي استخدمت الفيتو خمس عشرة مرة منذ 2011 في الحالة السورية وحدها، وقالت نائبة سفيرة روسيا لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينييفا: "إنّ المقترحات التي تقوّض صلاحيات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بما في ذلك حق النقض، غير مقبولة".

دعونا لا نخدع أنفسنا إصلاح مجلس الأمن سوف لن يتم على الإطلاق، فالدول التي أمسكت بيدها ورقة تعطيل أي قرار يضرّ بمصالحها ومصالح حلفائها لن تتخلى عن هذا المكسب أبداً، ليصبح مجلس الأمن في النهاية حامياً للديكتاتوريات، ومجرمي الحرب، ومنتهكي حقوق الشعوب.

قراءة في قضية الشعب السوري

عبد الناصر الحسين

في شهر مارس/آذار، اندلعت الثورة السورية المباركة، فكانت ثورة «سلمية شعبية وطنية حقوقية»، ضد «نظام بشار الأسد» الذي ورث الحكم الديكتاتوري عن والده «حافظ الأسد»، وكان نظامه نظاماً إرهابياً فاسداً مستبداً.

واجه نظام الأسد الانتفاضة السلمية بقمع غير مسبوق، مستخدماً كل وسائل الجريمة المركبة، وأوشك على السقوط، فتدخلت «إيران» بكل ثقلها، تزود النظام بالمال والرجال والسلاح والخطط الرهيبة. وبعد سنوات من القتل والإجرام استدعى كلٌ من النظام وإيران حليفهم الروسي لتأمين الغطاء السياسي في مجلس الأمن والغطاء الجوي لقتل المدنيين من حاضنة الثورة.

تدخلت المجموعة الدولية في الصراع المحتدم في سوريا طارحة فكرة الحل السياسي الذي يراعي موازين القوى العسكرية على الأرض، ويساير توازنات مراكز القوى العالمية. فنتج عن تدخلها حزمة من القرارات الدولية تركزت في بيان جنيف الذي يمثّل الحد الأدنى من تطلعات الشعب السوري. لكن موسكو كان لها رأي آخر، فقد خطّت مساراً آخر عُرِف بمسار «أستانة» بهدف القفز على «مسار جنيف» واستدراج المعارضة للقبول بفكرة بقاء الأسد في السلطة من بوابة الواقعية السياسية.

لكن الأسوأ هو ما حدث في البيت الداخلي للثورة السورية، حيث تم استدراج الثورة إلى «العسكرة» في وقت كان حمل السلاح محظوراً على الشعب السوري ومتاحاً لشبيحة النظام الطائفي. والأخطر من ذلك هو إلزام الثورة المسلحة بقواعد اشتباك خبيثة أفقدت قوى الثورة زمام المبادرة وحصرتها في هوامش ضيقة.

وكذلك توريط الثورة السورية بفكرة «الأسلمة» واتخاذ الدين كواجهة سياسية تستخدم شعارات وخطابات وأهدافاً مغايرة تماماً لما خرج الشعب السوري من أجله، ثم عملوا على «أرهبة الثورة السورية» بإلباسها لبوس «تنظيم القاعدة» الإرهابي، وهو المستهدف دولياً من خلال حرب كونية أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضده. ثم ظهر ما يمكن وصفه بما هو «فوق الإرهاب» وهو «الإرهاب الداعشي» الذي دفعت به إيران في المشهد السوري، والذي أرسل رسائل التهديد للعالم الغربي، ولدول الخليج، وتحديداً السعودية. وذلك بهدف تسويق نظام الأسد على أنّه يحارب الإرهاب نيابة عن العالم، وأنّه ضحية الإرهاب.

من أبرز العوامل المؤثرة في الثورة السورية، كان الخلاف الخليجي بين قطر والسعودية، حيث افترقت المواقف بشدة بينهما من ناحيتين: الأولى تتعلق بالعلاقة مع إيران، والثانية مرتبطة بملف الإرهاب. الأمر الذي انعكس على الثورة بشكل خطير فالانقسام «القطري-السعودي» قابله في الثورة السورية انقسام «ثوري-قاعدي»، انتهى إلى رجحان كفة القطريين متمثلاً برجحان كفة القاعدة على فصائل الثورة، التي تلقت ضربتين، الأولى عسكرية من قبل «جبهة النصرة»، والثانية سياسية بتوريطها بمسار أستانة.

ومن أهم منعطفات الثورة السورية، انعقاد التحالف الدولي لمحاربة «تنظيم داعش» عام 2014، وقد عرضت أمريكا على بعض فصائل الثورة السورية دعماً مالياً وعسكرياً مقابل قتال التنظيم، لكن الفصائل رفضت الفكرة بتأثير واضح من تركيا والإخوان المسلمين.

علماً بأنّها حوربت من قبل تنظيم داعش، فقدمت أمريكا العرض نفسه على «وحدات حماية الشعب الكردي» التي تلقفت الفكرة، وصارت من وقتها شريكاً قوياً للمجتمع الدولي، وخاضت الحرب ضد داعش محققة انتصاراً حاسماً على التنظيم، بغطاء من طيران التحالف، فضاعت فرصة ثمينة على الثورة السورية، التي احتضنت بالكامل من قبل تركيا، التي كرست ميلاً واضحاً لسياسة «دعشنة الثورة» وحصر السلاح الثوري في محاربة «قوات سوريا الديمقراطية»، والتي تقودها وحدات حماية الشعب الكردي. وخلال احتضان تركيا للثورة السورية تم اختصار المشهد العسكري بجزأين أساسيين هما: «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) بزعامة الجولاني. و«الجيش الوطني» الذي تم تشكيله من عناصر «الجيش الحر» ليكون جيشاً رديفاً للجيش التركي، تستخدمه تركيا لرسم الخارطة التي تضمن لها منطقة آمنة شمال سوريا خالية من الوجود الكردي.

أما سياسياً، فقد حرصت تركيا على إلزام الثورة السورية بمسار أستانة، الذي ضمن للنظام سحب الأرض المحررة من تحت أقدام القوى الثورية، وترحيل السوريين إلى الشمال السوري في مخيمات البؤس والشقاء.

لقد استغلت كبرى دول العالم الكركبة الحاصلة في البيت الثوري لتلعب ألاعيبها البهلوانية، متذرّعة بالإرهاب، الذي أثبتت الوثائق أنّه لم يكن منتجاً شعبياً سورياً، بل كان حالة مخابراتية معقدة. فأمسكت كل دولة بجزء من الملف السوري حسب قوتها، وثقل قرارها السياسي، ليبدأ التزاحم على النفوذ في سورية الجريحة، وتفقد سوريا قرارها الوطني المستقل، حيث تنازل الأسد عن جزء كبير منه، وتنازلت المعارضة عن الجزء الآخر.